وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي –تبسة–

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الرقم التسلسلي:..... /2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعـــــة: 2017

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

تطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة: مديرية الصناعة والمناجم–تبسة–

من إعداد الطالبين:

- محمد بوصبع
- سمير قفايفية

تحت إشراف الدكتور

- شوقي جدي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مديحة بخوش	أستاذة محاضرة –أ–	رئيســـــــا
شوقي جدي	أستاذ محاضر–ب–	مشرفا ومقررا
عمار براهمية	أستاذ محاضر–ب–	عـضوا مناقشا

السنة الجامعية 2016/2017

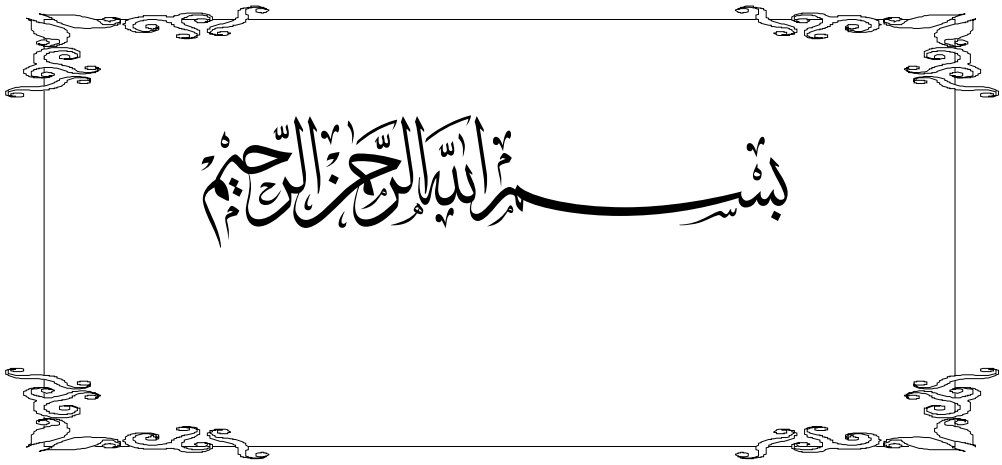
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لانجاز هذا العمل وإتمامه في

وقته وتوفيقه لي في دراستي وانه ابلغني هذه المرتبة

انه حميد مجيد.

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بشكري إلى من شرفني

بتأطيره

إلى صاحب الضمير الحي، إلى مرشدي الذي لم يبخل عليا

بالجهد والنفيس إليك جدي شوقي" الذي شرفني

بقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى نصائحه

وتوجيهاته القيمة التي مكنتني من إخراج هذا العمل إلى

حيز الوجود.

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى أساتذتي

الكرام والى كل من ساندني من قريب أو من بعيد.

الفهرس العام

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
الفهرس العام	I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VIII
مقدمة	أ–ه
الفصل الأول:عموميات حول الإبتكار	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: مدخل إلى الابتكار	03
المطلب الأول: تعريف الإبتكار	04
المطلب الثاني: أهمية وخصائص الإبتكار	07
أولا: أهمية الإبتكار	07
ثانيا: خصائص الإبتكار	08
المطلب الثالث: أنواع الإبتكار والعوامل المؤثرة فيها	09
أولا: أنواع الإبتكارات	09
ثانيا: العوامل المؤثرة في الإبتكار	11
المبحث الثاني: الأساليب الداعمة للإبتكار	15
المطلب الأول: تصنيف الطرق حسب السوق	15
المطلب الثاني: تصنيف الطرق حسب الخبراء	16
المطلب الثالث: تصنيف الطرق حسب نشاط البحث والتطوير	18
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	

مقدمة الفصل	23
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية	24
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية	34
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	39
المبحث الثاني: الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مقومات ومصادر تطويرها)	44
المطلب الأول: مقومات وعوائق إنتشار الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	44
المطلب الثاني: مصادر تطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
المطلب الثالث: أنماط تطوير الإبتكار على الصعيد العالمي	47
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث: واقع تطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	
مقدمة الفصل	57
المبحث الأول: تشخيص الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	58
المطلب الأول: طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.	58
المطلب الثاني: حقيقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	72
المطلب الثالث: أهداف تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	73
المبحث الثاني: سبل تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	75
المطلب الأول: السياسة الوطنية لتطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	75
المطلب الثاني: حدود آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	77
المطلب الثالث: آفاق تطوير الإبتكار في الجزائر	78
خلاصة الفصل	82
خاتمة	84

قائمة المراجع	90
الملاحق	–

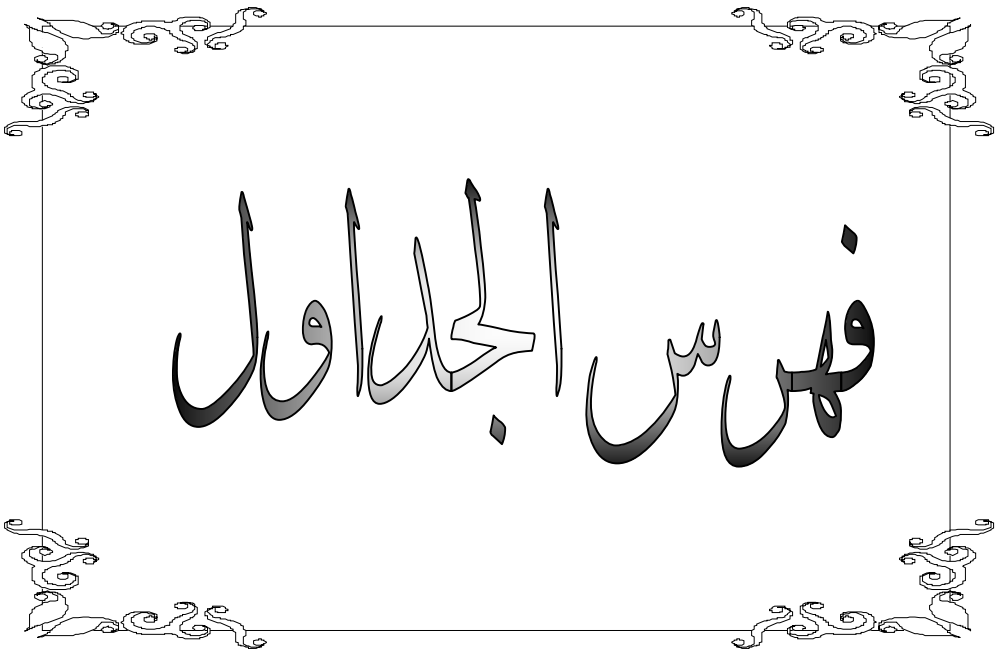
فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	بعض الأمثلة عن الإبتكار الجذري والجزئي	10
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية	28
03	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	29
04	نسبة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للصناعات التحويلية في الدول العربية لسنة 2014	36
05	مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإستفادة من البحث والتطوير	54
06	علاقة المؤسسة بالإبتكار	54
07	معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر	59
08	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة2005-2013	61
09	الأرقام والمفاتيح إلى غاية 30/ 06/ 2016	61
10	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية نهاية 2016	62
11	مخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62
12	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط 2016	64
13	الأعمال الحرة حسب قطاع النشاط (مرجع CASN) 2016	65
14	توزيع المؤسسات المتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط	66
15	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	67
16	التراكيز الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين حسب المنطقة.	67
17	كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (للأشخاص المعنويين) حسب	68

	المناطق للسداسي الأول من سنة 201669	
18	تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول) 2016 (SJ)	69
19	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشخاص المعنويين حسب قطاع النشاط (السداسي الأول عامة 2016	70
20	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016	71
21	التحولات الملحوظة خلال النمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 2016	72

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مفهوم الإبتكار الأول إلى الفكرة وإلى المنتج ثم إلى السوق	07
02	صورة مبسطة للنظام الوطني للإبتكار	48
03	نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم من السداسي الأول 2016	63

مقدمة

مقدمة

تحت ظل العديد من الظروف المتغيرة والمعقدة، شهد الإقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة تحولات كبيرة والتي إشتدت معها المنافسة على مختلف الأصعدة، مما يفرض عليها تحديات كبيرة لم تشهدها من قبل، الأمر الذي يتطلب مواجهتها من خلال التركيز الأكبر على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعتبار هذا النوع من المؤسسات يتميز بقدرات عالية وبمرونة كبيرة للتأقلم مع مختلف المتغيرات، بالنظر لخصائصها وبساطة هيكلها وإعتباره مركزا للإبتكار والإبداع وما تقدمه من قدرات إبتكارية عالية.

لقد أصبح لموضوع الإبتكار ضرورة ملحة خاصة في ظل هذه التحديات المتنامية إنبثقت من ظاهرة العولمة والتغيرات التقنية المتسارعة والتطور الحاصل في ثورة المعلومات، كما أن المؤسسات التي تريد التميز والصدارة والقدرة على المواجهة هي التي تتميز، وتكون قادرة على خلق الإبتكار.

لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأداء الدور المفيد بها يجب تحاشي دور المقلد للمؤسسات الأخرى والمتواجد محليا وخارجيا، واللجوء إلى الإبتكار بإعتباره عامل تنمية وتطوير للمؤسسات، ويتطلب ذلك بناء إستراتيجية الإبتكار لدى هذه المؤسسات لتحقيق الميزة التنافسية المطلوبة، وكذا الإستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.

1- إشكالية البحث

وفي هذه الظروف السالفة الذكر لا يمكن أن تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المعزل عما يجري على الصعيد المحلي والعالمي من التطورات والتحولات، إذ ينبغي على الدولة أن تعي جيدا بدور هذه المؤسسات، وتزيد من فعالية نشاطها وكفاءة أدائها، خاصة مع إنفتاح الإقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية، بإنضمانه لمنظمة التجارة العالمية ودخوله إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مما يعني زيادة المنافسة الأجنبية التي تتميز بقدرة عالية على إختراق الأسواق وإحتلال مكانة أكبر بسبب قدرتها على تبني الإستراتيجية الإبتكارية تمكنها من التميز وإدخال تحسينات على منتجاتها بصفة مستمرة، لتواجه بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية صعوبة في تصريف

منتجاتها مستقبلا فضلا عن ضعف قدرتها على الإبتكار مقارنتا بالمؤسسات الأجنبية، بسبب المشاكل التي تعاني منا هذه الأخيرة، ومن هذا المنطق نطرح الإشكالية التالية:

كيف يتم تطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

إن هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإبتكار ؟ وما هي مقومات العملية الإبتكارية ؟ وكيف يتم تطويره؟
- كيف يؤثر الإبتكار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وما العراقيل التي تواجهها ؟
- ما أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للإقتصاد ؟
- ما هو واقع تطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

2- فرضيات البحث

للإجابة عن هذه الإشكالية تم الإستناد على الفرضيات التالية:

أ- الفرضية الرئيسية: تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تطوير الإبتكار من خلال الإهتمام بالعنصر البشري، الدعم الحكومي، ...، وبالتالي يؤدي الإبتكار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى كسبها مكانة في السوق وتحقيقها للميزة التنافسية ومنه الإستمرارية والبقاء.

ب- الفرضيات الفرعية: إنطلاقا من الإشكالية والتساؤلات الفرعية نضع جملة من الفرضيات التي سيتم المحاولة من خلالها الكشف على مدى صحيها لاحقا من خلال هذه الدراسة، وتتمثل هذه الفرضيات في:

- يعتبر الإبتكار هو فكرة جديدة أو سلوك جديد من قبل الفرد أو إدارة المؤسسة أو السوق ويتطلب نجاح هذه العملية الإبتكارية توفر مجموعة من المقومات، تأتي في مقدمتها توفر الكفاءات والموارد المالية؛

- للإبتكار هدف أساسي وهو إعطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات وقدرات تنافسية من بينها طرح منتوجات بنفس الجودة في السوق بسعر أقل، لأن المؤسسات تمكنت بطريقة مبتكرة من تخفيض كلفة الإنتاج؛

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تتلائم مع الظروف الإقتصادية، وتواجه هذه الأخيرة مجموعة من المشاكل من بينها مشكلة التمويل خاصة فيما يتعلق بتمويل الأبحاث؛

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تحقيق التنمية خاصة على مستوى النشاط الإقتصادي، لمساهمتها في خلق ثروة من خلال زيادة الناتج الخام المحلي والقيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل.

- يتم الإعتماد على برامج هادفة لتطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

3- أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الإعتبارات التالية:

- الكشف عن أهمية الإبتكار في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسليط الضوء على أهم الأساليب المتبعة لتدعيم عملية الإبتكار؛

- التعرف عن قرب عن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- مدى وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور الذي يلعبه الإبتكار في تطويرها؛

- أهمية القطاع محل الدراسة، حيث تعتبر وزارة الصناعة والمناجم من أهم القطاعات الإقتصادية وما تمكله من معلومات الخاصة لجميع المؤسسات المتواجد على التراب الوطني.

4- أهداف البحث

إن لهذا الموضوع عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

- إبراز دور تطوير الإبتكار كخيار إستراتيجي فعال بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- محاولة إثبات أن الإبتكار له دور فعال في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- معرفة وضعية الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات التي تحدث في السوق؛

- الوقوف على عوائق الإبتكار في مثل هذه المؤسسات؛

- معرفة طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

5- دوافع إختيار الموضوع

إن إختيار هذا الموضوع يعود إلى مجموعة من الأسباب:

- طبيعة التخصص وصلته بموضوع الدراسة؛

- ضبط المفاهيم المضاربة حول الإبتكار وإعطاء صورة واضحة له، مع إبراز دورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- لفت الإنتباه إلى عدة عوامل مهمة من الممكن أن تساهم في تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- صعوبات البحث

تتلخص أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها للإنجاز هذا البحث فيما يلي:

- صعوبة إيجاد معلومات وبيانات إحصائية المتعلقة بموضوع البحث؛

- صعوبة في جمع المراجع ذات الصلة بالموضوع خاصة الحديثة منها وقلتها؛

- طبيعة الموضوع في حد ذاته، حيث يضم عددا كبيرا من المفاهيم المختلفة والمتداخلة، وكذلك إختلاف وجهات النظر في الجانب النظري للموضوع من مرجع إلى آخر.

7- المنهج المستخدم

للإجابة على إشكالية البحث، وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها إخترنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء التوصيات والإقتراحات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة.

وحتى تتكامل المنهجية تم دعم الموضوع بأمثلة من واقع مؤسسات بعض الدول المتطورة، وجاء ذلك بغرض تأكيد النتائج النظرية.

ولتحقيق منهجية هذه الدراسة تم إستخدام الأدوات ومصادر البيانات الآتية:

- المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع؛

- الوثائق الخاصة بالمؤسسة موضوع الدراسة؛

- المقابلات والزيارات الميدانية.

8- هيكل البحث

للإطاحة بالإشكالية المطروحة ومتابعتها منهجيا، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي.

كل فصل ينقسم إلى مبحثين، حيث يتعرض الفصل الأول إلى دراسة عامة حول الإبتكار من خلال المبحث الأول الذي يقدم مدخل للإبتكار الذي تم من خلاله وضع مفهوم للإبتكار مع ذكر أهميته، أنواعه والعوامل المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فقد ذكر أهم الأساليب الداعمة للإبتكار، بينما الفصل الثاني فتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التحديات التي تواجهها، وهذا تم في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصص لمقومات وعوائق إنتشار الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تطويرها، كما تم ذكر بعض أنماط تطوير الإبتكار على الصعيد العالمي، أما في الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة حالة وزارة الصناعة والمناجم بالمديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تم من خلال مبحثه الأول إلى تشخيص الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، في حين خصص المبحث الثاني إلى سبل تطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

وأخيرا تم ختم هذا البحث ككل البحوث بخاتمة عامة خلصنا فيها عدة نتائج مكنتنا من إبداء بعض التوصيات في هذا الموضوع، وبغية فتح باب البحث من جديد ثم طرح بعض الآفاق المستقبلية في شكل عناوين تصلح لأن تكون إشكاليات مواضيع لبحوث مستقبلية.

الفصل الأول:

عموميات حول الإبتكار

مقدمة الفصل

يتميز العصر الراهن بتزايد سرعة إيقاع الإبتكارات وظهور منتجات جديدة مع قصر شديد في دورة حياتها، فالمستهلك لم يعد يقف عند حاجة معينة، ولا يرضى بإشباعها عند أول سلعة يراها في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة الإقتصادية من تزايد كبير في المنافسة، وتطور هائل في التكنولوجيا والعمليات الإبتكارية، حيث أصبح من الضروري على المؤسسات ببنجاح وإستمرارية نشاطها القيام بإنتاج سلع جديدة أو محسنة لإرضاء الزبائن وتلبية رغباتهم ومواجهة المنافسة المتزايدة، عن طريق تبني أساليب جديدة تتلائم وطبيعة المرحلة، حيث يكون الإبتكار هو إحدى أهم الأسس التي تقوم عليها تنافسية المؤسسات والدول على حد سواء، ونظرا لما يحظى به موضوع الإبتكار من أبنية، سوف نقوم من خلال هذا الفصل بإلقاء الضوء على مجموعة من النقاط المتعلقة بالإبتكار من خلال المباحث التالية:

- ❖ تعريف الإبتكار وخصائصه؛
- ❖ العوامل المؤثرة في الإبتكار؛
- ❖ الأساليب الداعمة للإبتكار.

المبحث الأول: مدخل إلى الابتكار

إن المؤسسات في الوقت الحاضر تتسارع من أجل تحسين منتجاتها الحالية وإدخال منتجات جديدة، مما يجعلها تعيش فيما يشبه إنفجار المنتجات، ولعل أحد الأسباب لذلك هو التطور الحاصل في رؤية المؤسسة للإبتكار والإستثمار بوصفه النشاط الذي يحقق قيمة مضافة والسلاح التنافسي في السوق، الحالة التي من أبرز تهديداتها هو عدم وجود ضمانة أكيدة في المحافظة على الحصة السوقية، ونتيجة بهذه التطورات الحديثة أصبح الإبتكار أحد مقاييس الآداء التنافسي للمؤسسة من أجل البقاء والنمو في السوق.

المطلب الأول: تعريف الإبتكار

قبل أن نتعرض لمفهوم الإبتكار وتطوره لابد من وقفة عند بعض المصطلحات ذات العلاقة، فالإبتكار كما نستخدمه هو ترجمة لكلمة Innovation والذي يترجمه البعض بالتجديد كما في ترجمة كتاب بيتر داركر Innovztion and entrepreneurship الذي ترجم – التجديد والمقاولة – مع التأكيد على أن التجديد قد يعني تجديد المنتج الحالي، في حين أن داركر في كتابة إستخدام Innovation بمعناه الواسع (الجذري والتدريجي) أكثر مما يعني التجديد.[1]

وعادة ما يختلط مفهوم الإبتكار مع مفاهيم أخرى مثل الإختراع Innovation والإبداع Creativity والتحسين Improvment وفيما يلي بعض التوضيحات لهذه الإستخدامات:[2]

1- الإبتكار والإختراع

إن إستخدام الإختراع والإبتكار في أدبيات الإبتكار يكون في الغالب كمترادفتين بوصفهما التوصل إلى فكرة جديدة ومن ثم إلى منتج جديد عادة ما يرتبط بالتكنولوجيا بل أن ميليا ولاثام mealiea and latham أشارا بوضوح إلى أن الإبتكار والإختراع يمكن أن يستخدما بشكل متبادل.

---

[1]- مدحت أبو النصر، **تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمؤسسة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004، ص: 74.

[2]- **المرجع نفسه**، ص23.

و في حالات أخرى كما هو الحال لدى شأني ولاو shani and lau وكذلك لدى روبينز وكوتلر robbins and coutler ثم التمييز بينهما حيث:[1]

- **الإختراع:** يشير إلى التوصل إلى فكرة جديدة بالكامل ترتبط بالتكنولوجيا وتؤثر على المؤسسات المجتمعية.

- **الإبتكار:** يعني التجديد بوصفه إعادة تشكيل أو إعادة عمل الأفكار الجديدة لتأتي بشيء ما جديد.

كما أن فريديريك شيرر f.scherer قدم تمييزا إقتصاديا بين الإختراع والإبتكار بنفس الإتجاه مشيرا إلى أن الإختراع يعمل على التأثيرات الفنية في توليد الفكرة الجديدة حيث الموارد الملموسة كالنقود والمهندسين والمواد تكون أقل أهمية في ضمان تحقيقه وتكامله. في حين أن الإبتكار فإنه يحقق التأثيرات الإقتصادية وتكون هذه الموارد الملموسة أكثر أهمية في نقل الفكرة إلى المنتج الجديد.

ففي **الإختراع** كما هو أكثر أهمية الموارد غير الملموسة كالوقت والتقدم الكلي في العلم.

أما **الإبتكار** الذي يرتبط بتطوير العمليات والمنتجات الجديدة فإن الموارد المادية والبشرية وتخصيصها لحل المشكلات الفنية والتجربة والخطأ تكون هي العناصر الأساسية الأكثر أهمية فيه.

2- الإبتكار والإبداع

إن الإبداع يتمثل في التوصل إلى حل خلاق لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة في حين أن الإبتكار هو التطبيق الخلاق أو الملائم لها.[2]

- الإبداع هو الجزء المرتبط بالفكرة الجديدة؛
- الإبتكار هو الجزء الملموس بالتنفيذ أو التحويل من الفكرة إلى المنتج.

وإذا كان هذا التمييز بين الإبداع والإبتكار كمراحل متعاقبة مقبولا في الماضي عندما كان التوصل إلى الفكرة الجديدة أو المفهوم الجديد يظل لعقود طويلة في حالة ركون قبل أن يتحول إلى المنتج الجديد أو العملية الجديدة حيث كان هناك جهتان ذات علاقة بالإبتكار:

المبتكر الذي يأتي بالفكرة والجهة أو الشركة التي تطبق.

---

[1]– خضير كاظم حمود وخليل محمد حسن الشماع، **نظرية المنظمة**، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2000، ص:421.

[2]– رعد حسن الصرن، **إدارة الإبداع والابتكار**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دون بلد النشر،2000، ص: 38.

فإن هذا التمييز لم يعد عمليا لأن أغلب الإبتكارات الجديدة تتم عبر الشركات التي تتوصل إلى المفهوم الجديد وهي التي تحوله إلى المنتج الجديد. وإن الشركات أصبحت تبحث عن الإبتكارات ودفع لأصحابها بسخاء من أجل تطبيقها.

3- الإبتكار والتحسين

التحسين: هو إدخال تعديلات أو تغيرات صغيرة أو كبيرة على العمليات أو المنتجات الحالية بما يجعلها أكثر كفاءة أو تنوعا أو ملائمة في الإستخدام، وأما **الإبتكار** فله شكلان أساسيان:[1]

أ- **الإبتكار الجذري:** يتمثل في التوصل إلى منتج جديد أو عملية جديدة التي تختلف كليا عما سبقها وتحقق وثبة إستراتيجية كبيرة في السوق.

هو بمثابة تقدم كبير مفاجئ يختلف عما قبله محققا دورة إبتكارية جديدة ذات مستوى أعلى.

ب- **الإبتكار التدريجي:** التوصل إلى منتج جديد جزئيا من خلال التحسينات الكثيرة والصغيرة التي يتم إدخالها على المنتجات الحالية 'يمكن أن تكون جوهرية وتراكمها يحقق إبتكارا جذريا).

4- تعريف الإبتكار

يحمل الإبتكار معان متعددة ويختلف تعريفه بإختلاف وجهات النظر وهي أحد المشاكل التي تواجه تحليل مصطلح الإبتكار أي غياب إتفاق جامع حول معناه. فالبعض يؤكد على أنه شيء جديد والبعض الآخر على أنه أي شيء مختلف بالنسبة للمؤسسة التي أدخل عليها.

4-1- تعريف دالتمان وهولباك: قدما ثلاث معان (إستخدامات):[2]

أ- **تشمل عملية الإبتكار العملية الشاملة للإبداع: وفي** هذا الإتجاه يقرب مصطلح الإبتكار للإختراع وينطبق على العملية الإبداعية التي تجمع بين مفهومين أو أكثر لإعطاء شكل جديد أي أنه تصور جديد لحل مشكلة ما.

ب- **إعتماد الإبتكار من طرف المؤسسة:** وهذا الإتجاه يصف بأنه العملية التي أعطت وجوه جديدة ويصبح بذلك الإبتكار جزء من ثقافة الفرد أو المجموعة التي تتبناه.

---

[1]- سليم بطرس جلدة وزيد منير عبوي، **إدارة الإبداع والابتكار**، دار كنوز للنشر، الأردن، 2006، ص:54.

[2]-Sandrine Fernez-Walch ;François Romon, **Management de l'innovation de la stratégie aux projet**, paris :vuibert,2006), p : 134.

ت- الإبتكار هو التجديد: يرى هذا الإتجاه أن التجديد يكون موضوع إختراع جديد مهما كانت الطريقة المستخدمة.

4-2- تعريف تشيرمير هورن

عرفه وزملائه بأنه:[1]

عملية إنشاء الأفكار الجديدة ووضعها في حيز الممارسة، مؤكدا على أن أفضل الشركات هي التي تتوصل إلى الأفكار الخلاقة ومن ثم تضعها في الممارسة.

وهذا توسيع آخر في جعل الإبتكار عملية متكاملة من الفكرة إلى المكنتج (الممارسة) ثم إلى السوق (الميزة) وتأكيدا على رؤيته قام تشيرمير هورن في كتابه الحديث أكد على ذلك في معادلته عن الإبتكار . **الإبتكار = الميزة التنافسية.**

4-3- تعريف مايكل بورتر: أكد مايكل بورتو أن المؤسسة التي تمتلك ميزات تنافسية قائمة على الإبتكار هي التي تدرج الإبتكار بمعناه الواسع ضمن وحداتها ونشاطاتها وإستراتيجياتها ذلك عن طريق إدخال تكنولوجيا جديدة والقيام بعمليات مبتكرة في نفس الوقت.[2]

4-4- تعريف بيتر داركر: عرفه بأنه التخلي المنظم عن القديم مؤكدا على ما قاله شومبير من أن الإبتكار هو هدم خلاق والواقع أن دراكر عندما تحدث عن التخلي المنظم عن القديم فإنه يعني الإدخال المنظم الجديد. [3]

ومن كل هذا ألخص التعريف الذي قدمته للإبتكار:

" هو قدرة الشركة على التوصل إلى ما هو جديد يضيف قيمة أكبر وأسرع من المنافسين في السوق" أي أن تكون الشركة الإبتكارية هي الأولى بالمقارنة مع المنافسين في التوصل إلى الفكرة الجديدة أو المفهوم الجديد أو الأولى في التوصل إلى المنتج الجديد أو الأولى في الوصول إلى السوق.

[1]- نجم عبود نجم، **إدارة الإبتكار : المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، عمان، الأردن، ص: 20.

[2]-Joe Todd.john Bessaut ;et Keith Pavitt, **Management de l'innovation : integration du changement technologique ,** commercial et organisationnel (paris : DeBoeck,2006), p : 96.

[3]- نجم عبود، **مرجع سابق**، ص: 20.

الشكل رقم -1-: مفهوم الإبتكار الأول إلى الفكرة وإلى المنتج ثم إلى السوق.

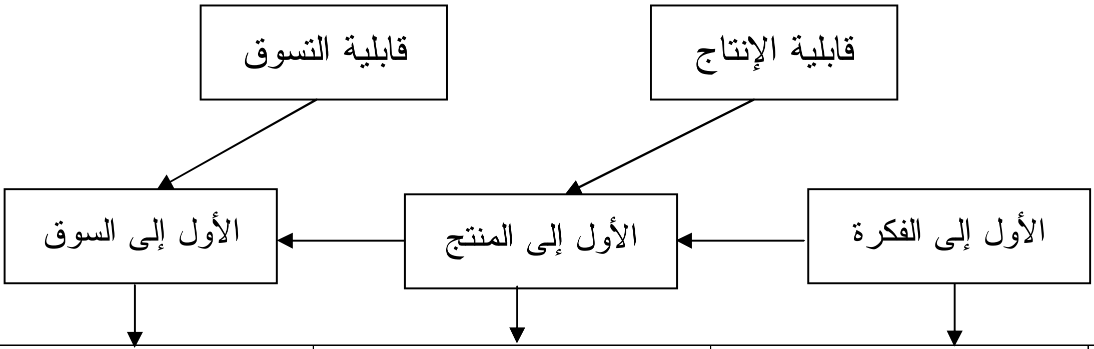

العامل المؤثر	الجودة – التحسين	الهندسة – كفاءة الإنتاج	القرب من السوق
الوسائل المساعدة	الخبرة الذاتية للمبتكر أو الشركة، الموردون الزبائن، والمنافسون.	الخبرة الهندسية، مرونة التكنولوجيا العملية، إدارة عمليات كفؤة، إدارة تكاليف كفؤة.	الخبرة التسويقية، التوجه إلى الزبون، قنوات التوزيع، سياسات التسعير، وترويج وإعلان.

المصدر: نجم عبود نجم، **إدارة الإبتكار**، الأردن، دار وائل للنشر، ص 23.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الإبتكار

تتمثل أهمية الإبتكار وخصائصه فيما يلي:

أولا: أهمية الإبتكار

تظهر أهمية الإبتكار في تطوير العملية الإنتاجية وإكتساب قدرات أكبر على تطوير تكنولوجيا الإنتاج من أجل تطوير منتجات جديدة بغرض تحقيق رغبات المستهلكين من جهة وزيادة نسب نموها ومردوديتها من جهة أخرى.

و بالتالي تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الإقتصادية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: [1]

- الحفاظ على البقاء والإستمرار؛

[1]– مصطفى بشير، **المعرفة والإبتكار التكنولوجي ود ورهما في تحفيز النم والإقتصادي**، في مجلة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية والإقتصادية، العدد 7، الجزائر، دار الخلد ونية، 2006، ص: 67.

- زيادة معدل العائد على الإستثمار؛
- زيادة حصص الأسواق ومن ثم تعظيم مكانة المؤسسة في الأسواق؛
- تحقيق رضا المستهلكين من خلال المنتجات الجديدة؛
- مواجهة جدة المنافسة؛
- تعزيز القدرات المعرفية والعملية من خلال المعارف والخبرات الناتجة عن عمليات الإبتكار والتطور الفني.

في حين يرى حريم أن أهمية الإبتكار تكمن في كونه ميزة تنافسية وخاصة في المؤسسات الحديثة النشأة. ولقد أكد العديد من الباحثين على حاجة المؤسسات للإبتكار بإعتباره موردا هاما للمؤسسة يجب إدارته بل حتى تنميته وتطويره. وإدراكا منها لأهميته فقد إستجابت المؤسسات وبطرق مختلفة من الإهتمام والعناية. وذلك بتبنيها إستراتيجيات وسياسات شاملة تشجع السلوك والتفكر الإبداعي فقد قام البعض بإنشاء وحدات متخصصة لتطوير الإبتكار مثل: وحدات والتطوير وأخرى أنفقت مبالغ ضخمة لجلب الأفكار المبدعة.[1]

ثانيا: خصائص الإبتكار

إن الإبتكار يأخذ أشكالا متعددة تتلائم مع المخرجات التي من عملية الإبتكار التي تكون ضمن أشكال متعددة كالآتي: [2]

- **الإبتكار يعني التمايز:** أي أن الإيتان بما هو مختلف عن المنافسين حيث ينشئ شريحة سوقية من خلال الإستجابة المنفردة لحاجاتها عن طريق الإبتكار.
- **الإبتكار يمثل الجديد:** الإيتان بالجديد كليا أو جزئيا وهو بذلك يمثل مصدرا من أجل المحافظة على حصة المؤسسة السوقية وتطويرها.
- **الإبتكار هو القدرة على إكتشاف الفرص:** وهو نمط من أنماط الإبتكار الذي يستند على قراءة جديدة للحاجات والتوقعات ورؤية خلاقة لإكتشافات قدرة المنتج الجديد في خلق طلب فعال ولإكتشاف السوق الجديدة الذي هو غير معروف لحد الآن.

---

[1]- أسامة خيري، **إدارة الإبداع والابتكارات**، دار الراية للنشر، الطبعة الأولى،الأردن، 2012، ص: 45.

[2] - بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، الطبعة 1، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص: 54.

- **الإبتكار أن تكون المحرك الأول في السوق:** وفي هذا تمييز لصاحب الإبتكار أن يكون الأول في التوصل إلى الفكرة والمنتج والسوق عن الآخرين. وحتى في حالة صاحب التحسين يكون الأول لما أدخل على المنتج من تعديلات. وهذه ميزة المنظمات المبتكرة أي صاحب الإبتكار أسرع من منافسيه في التوصل إلى الفكرة وإدخال ما هو جديد.

المطلب الثالث: أنواع الإبتكار والعوامل المؤثرة فيها

أولا: أنواع الإبتكارات

إن التصنيف الأكثر شيوعا هو الذي يصنف الإبتكار إلى إبتكار جدري وإبتكار جزئي:

1- الإبتكار الجذري (الراديكالي)

يتمثل في التوصل إلى المنتج أو العملية الجديدة التي تختلف كليا عما سبقها وتحقق المؤسسة من خلالها قفزة إستراتيجية كبيرة في السوق فهو بمثابة تقدم كبير مفاجئ يختلف عما قبله ومن خصائص هذا النوع من الإبتكار أنه يحدث على فترات متباعدة نسبيا ويعتمد على الوسائل والمجهودات الكبرى والمركزة والمعلومات الكثيرة والحديثة وتكمن أثاره في: [1]

- ظهور إنقطاعات تكنولوجية يمكن أن يكون لها أثار مذهلة في السوق؛
- الحصص النسبية من السوق يمكن أن تضطرب؛
- دخول منتجين جدد يمكن أن يحتلوا مكانا في السوق؛
- وضعية المؤسسة الرائدة في السوق يمكن أن تتزعزع؛
- من الممكن أن تختفي بعض المؤسسات.

2- الإبتكار الجزئي (التدريجي)

يقوم على إدخال تحسينات صغيرة نسبيا في المنتجات والعمليات والإجراءات أن بعض هذه التحسينات قد تكون جوهرية وأن تراكمها يحقق إبتكارا جذريا والخاصية الأساسية لهذا النوع هو

[1] - بلال خلف السكارنة، **مرجع سابق**، ص: 47.

إعتماده على مجهودات بسيطة غير مكلفة يمكن أن تكون الوسائل متوفرة ويمكن الحصول عليها دون عناء كبير ويمكن حصر آثاره في:[1]

- الإبتكار الجزئي له أثار أيضا على التنافسية؛
- الإبتكارات التدريجية منفردة: لها تأثير لكن تراكمها له تأثير مهم؛

الجدول رقم -1-: بعض الأمثلة عن الإبتكار الجذري والجزئي

	الإبتكار الجذري	**الإبتكار الجزئي**
المنتج	طرح قارئ أقراص CD	تحديث الرقائق
العملية	إصدار نماذج أولية لمنتجات على الحاسوب	تحديث نظام مراقبة النوعية
التنظيم	إجتماع عن بعد	تنفيذ دوائر النوعية

المصدر: نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ص: 184.

كما تصنف الإبتكارات إلى:

1- **إبتكارات العمليات:** هي إبتكارات موجهة نحو التكنولوجيا والنظام التشغيلي فإبتكارات العمليات تدخل منتجات صناعية في سوق الإنتاج.

2- **إبتكارات المنتجات:** هي تتوجه نحو إدخال منتجات جديدة إلى السوق فهي تدخل منتجات إستهلاكية في سوق الإستهلاك.

و تصنف إلى أنواع أخرى تتمثل في:[2]

3- **الإبتكار في الإدارة:** يتعلق بتطوير فلسفات حديثة مثل: إدارة الجودة الشاملة وتقديم أنظمة تصنيع حديثة ومتطورة.

4- **الإبتكار في الإنتاج:** يتعلق بتطوير أنظمة وسائل الإنتاج مثل: نظام تخطيط العمليات الإنتاجية كنظام تخطيط من المواد أو أنظمة فحص ورقابة جودة الإنتاج.

5- **الإبتكار التسويقي:** يتعلق بتطوير طرق جديدة في تسويق المنتجات مثل: خلق وحدة جديدة أو تطوير نظام إتصالات داخلي جديد أو تطوير إجراءات مالية ومحاسبية جديدة.

[1]- نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مؤسسة مجد للدراسات والنشر، لبنان، ط1، 2007، ص: 184.

[2]- علاء محمد سيد قنديل، **القيادة الإدارية وإدارة الابتكار**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 122.

6- الإبتكار التقني: يعد الإبتكار تقنيا إذا هدف إلى تغيير في الشكل المادي للسلعة أو الخدمة أو تغيير في الآداء أو في عملية التصنيع ومثال ذلك الإبتكارات التي ظهرت في الآونة الأخيرة في قطاع الإلكترونيات والتي ركزت على سهولة الإستخدام للمنتجات الإلكترونية وعلى سرعة عمليات هذه المنتجات.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الإبتكار

هناك ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة وذات التأثير المتبادل المؤثرة في الإبتكار هي: مجموعة العوامل الشخصية، مجموعة العوامل التنظيمية، مجموعة عوامل البيئة الهامة في المجتمع، ونتعرض فيما يلي لهذه العوامل:

1- مجموعة العوامل الشخصية

الفرد المبتكر هو لب عملية الإبتكار داخل المؤسسة وهو نقطة البدء وقد قام العديد من الباحثين بدراسة سلوك الأشخاص المبتكرين لتحديد صفاتهم، ويلاحظ عدم الإجماع بين الكتاب والباحثين على قائمة واحدة حول سمات الفرد المبتكر غير أن هناك مجموعة من السمات والخصائص التي تظهر على الأفراد المبتكرين وهي:[1]

1-1- الميل إلى التعقيد: عادة ما يميل الأفراد المبتكرين إلى التعقيد وذلك من خلال تفكيرهم بأشياء غير مألوفة لحل المشاكل الصعبة والمعقدة.

1-2- حالة الشك: المبتكر يميل إلى الشك وهو ما يقوده إلى طرح أسئلة غير مألوفة عن طل شيء وربما قد تطال هذه الأسئلة حتى البديهيات وبالتالي فإن حالة الشك الملازمة للمبتكر تجعله دائما يطرح التساؤلات إلى أن يصل للنتيجة التي لابد منها والمتمثلة في إيجاد حل لمشكلة معينة أو التوصل إلى الجديد الذي لم يظهر إلا في تساؤلاته.

1-3- الحدس: يتطلب عمل المبتكر إلى الحدس وهو الإستبطان الذاتي والنظر إلى الأشياء بعيدا أو خارج علاقتها الموضوعية الصلبة وعادة ما نجد الأفراد المبتكرون هم الذين يتمتعون بالقدرة على تصحيح المسار.

[1] نجم عبود نجم، **مرجع سابق**، ص: 109.

1-4- الإنجاز الذاتي: إن المبتكر يتسم بأنه محفز بالإنجاز الذاتي فلا حوافز الخارجية تدفعه ولا صعوبة المشكلات تعيقه وإنما المحرك الذاتي لديه هو الدافعية الذاتية، والتحفيز الذاتي مقترن بتحقيق الذات ويعتبر تحقيق الذات أعلى أنواع الحاجات الإنسانية وأرقاها.

1-5- النفور من المحددات والقيود: إن الفرد المبتكر ينفر من المحددات والقيود التي تواجهه حيث يجد في القدرة الذهنية المركزة عمقا ومتسعا ما لا يمكن أن يحدها شيء.

2- مجموعة العوامل التنظيمية

إن الشركات تمثل إطارا تنظيميا بالغ التأثير على النشاط الإبتكاري للأفراد، وفي ما يلي أهم العوامل التنظيمية المؤثرة في الإبتكار:[1]

2-1- إستراتيجية المؤسسة: هناك نمطين من الشركات شركات تتبع إستراتيجية إبتكارية وهي الشركات التي تجعل من الإبتكار مصدرا لميزتها التنافسية في السوق وأحد أبعاد أدائها الإستراتيجي فيه والنمط الثاني يتبع إستراتيجية موجهة نحو الحالة القائمة أي التكنولوجيا والمنتجات والخدمات الحالية.

2-2- ثقافة المؤسسة: نجد أن الشركات ذات النمط البيروقراطي تميل إلى المحافظة على ثقافتها الحالية مما يجعلها غير ملائمة للإبتكار وما يأتي به من مفاهيم جديدة بخلاف الشركات القائمة على الإبتكار والتي يفترض أن تتسم بقدرة عالية على الإبتكار الثقافي الذي يدخل تغييرات مهمة على الهياكل والسياسات والمفاهيم الحالية لصالح التغيير الثقافي وما يتناسب مع التوجه نحو الإبتكار.

2-3- العامل المؤثر: إن الإبتكار في الشركة يتأثر بالعامل المؤثر الذي يمكن أن يحفز على الإبتكار أو تعيقه ولذا يجب على المؤسسة مراعاة العامل المؤثر في كل إبتكار فعلى سبيل المثال:

- إذا كان الإبتكار يؤثر بشكل أساسي في تحسين إنتاجية فإن العامل المؤثر يكون تحسين الأجور.

[1]- نجم عبود نجم، **مرجع سابق**، ص: 129.

3- مجموعة عوامل البيئة العامة في المجتمع

إن البيئة المحيطة بالشخص إما تساعده على ظهور الإبتكار وتعمل على بقائه أو قد تمنع ظهوره وإستمرار ولا تشجع إلا على التبعية والتقليد. وأيضا المؤسسات مثل الأفراد فكلاهما يتأثر بالعوامل البيئية العامة بالمجتمع ونشير إليها فيما يلي:[1]

3-1- الخصائص والنزاعات السائدة في المجتمع

أ – العوامل الإجتماعية والثقافية: إن تفاعل الفرد والمجتمع من العوامل المتغيرات التي تحدد شخصية المبتكر وسلوكه ثم بعد ذلك يأتي دور المؤسسات التعليمية والثقافية في تحفيز الفرد على الإهتمام بالإبداع والإبتكار من خلال وسائل التربية والتوجيه الثقافي والحوافز.

ب- العوامل السياسية:تعتبر العوامل السياسية عنصرا حاسما في عملية الإبتكار وذلك من الدعم المستمر من القيادات السياسية وإقتناعها بأهمية الإبتكار والإبداع في المجتمع يؤدي إلى تفجير الطاقات الإبتكارية من مستوى الفرد إلى مستوى المؤسسة والمجتمع وذلك من خلال تشجيع المؤسسات والبرامج البحثية في مختلف المجالات وتخصيص الحوافز المادية والمعنوية التي تساعد على نمو القدرات الإبتكارية والإبداعية.

3-2- القاعدة المؤسسية للبحث والتطوير في المجتمع

أ- مراكز البحث والجامعات: تلعب دورا هاما مهما في إيجاد تقاليد رصينة للبحث الأساسي وما يساهم به في إثراء التراث المعرفي الإنساني. والبحث التطبيقي وما يساهم به في تطوير رصيد المجتمع من الإبتكارات العملية والمنتجات كما أنها تساهم في خلق وتعزيز المكانة للباحثين المتميزين والمبتكرين.

ب- نظام البراءة: إن نظام براءة الحقوق الفكرية وبراءة الإختراع يلعب دورا فعالا في إيجاد البعد المؤسسي لحماية حقوق المبتكرين والشركات الإبتكارية ويمكن أن نعرف براءة الإختراع على أنها: (شهادة أو وثيقة تمنحها هيئات رسمية معينة تتضمن الإعتراف بالإختراع ما يخول لصاحبها شخصا

[1]- سعيد يس عامر، **الإدارة وتحديات التغيير**، مركز وايد سيرفيس، القاهرة، مصر، ص: 60.

كان أو مؤسسة حق الملكية) [1]. وعليه فإن مثل هذا النظام يكون ضروريا لمنع التقليد للإبتكار بدون مقابل أو تعويض عادل للمبتكرين ليكون هذا التعويض حافز قوي من أجل الإبتكار.

3-3- أجواء الحرية من القيود الصارمة على الأفكار والمفاهيم العلمية والفنية الجديدة

حيث أن مثل هذه الأجواء هي التي توفر الضمان في إيجاد مجتمع التفتح العلمي بكل ما يعنيه هذا التنوع من إثراء النشاط العلمي والبحثي بالمشروعات الجديدة.

[1]- محمد سعيد أوكيل، "**إقتصاد وتسيير الإبداع التكن ول وجي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 165.

المبحث الثاني: الأساليب الداعمة للإبتكار

توجد العديد من الأساليب والطرق التي تمكن المؤسسة من إيجاد الأفكار الجديدة وتسهل عملية الإبداع والإبتكار داخلها.

وتصنف هذه الطرق حسب عدة معايير وإحدى أهم التصنيفات تلك الذي قدمه F.Dorey et J.Choffray حيث قسمها حسب بعدين هما مصدر الأفكار والمعلومات وطريقة الحصول عليها.

المطلب الأول: تصنيف الطرق حسب السوق

في الواقع لا يوجد أسلوب واحد يلائم جميع الشركات من أجل إبتكار المنتجات، وذلك لإختلاف الظروف المحيطة بهذه الشركات وكذلك لنوع ونمط الصناعة التي تنتمي إليها الشركة وقد كشف الدارات أن هذه الأساليب تتباين في قدرتها على تحقيق أهداف المؤسسات في تطوير وتحسين المنتجات الحالية والتوصل إلى منتجات جديدة ويوجد عدد كبير ومتنوع من هذه الأساليب حسب تجارب الشركات ومن بينها:[1]

1- فرق الحوار

هي طريقة مستخدمة لمغرفة إحتياجات السوق ومنها إقتراح أفكار منتجات جديدة،في هذه الطريقة يتم جمع عدد قليل من المستعملين الحاليين والمحتملين للسلعة في الفريق يقوده منشط من أجل دراسة إحتياجاتهم وتوقعاتهم وإحساسهم تجاه فئة المنتجات الحالية، ثم يتم ربط الأفكار وردود الأفعال فيما بينها، ويحاول المعنيون تكوين قاعدة البيانات أو تصور عام حول دوافع المستهلكين. هذه القاعدة من المعطيات يمكنها أن تعطي أفكار جديدة لتطوير منتجات جديدة.

2- تحليل إنتقادات وإقتراحات الزبائن

المصدر الأخر الهام هو تلك الإنتقادات المقدمة من طرف الزبائن أو المستهلكين والتي عادة ما تكون على شكل إحتياجات أو إقتراحات يرغب الزبائن إضافتها في المنتوج. تحليل هذه

[1] -Jean Marie et Françoise Dorey ; **Développement et Gestion des Produit Nouveaux ,** édit McGraw-Hil, 1983,p: 34.

الإنتقادات والإقتراحات يسمح للمؤسسة إيجاد الأفكار التي من شأنها أن تؤدي إلى تطوير منتجات حسب رغبات زبائنها.

3- القيام بإستجوابات

القيام بإستجوابات كذلك التي يقوم بها الصحفيون في البحث حول مشكل معين. وقد تكون بصفة رسمية باستعمال إستمارة خاصة بهذا الغرض أو غير رسمية يتم إنجازها من طرف رجال البيع وممثلي المؤسة في الأسواق.

4- تحليل هيكل السوق

الطريقة الجيدة للحصول على الأفكار الجديدة هي تلك التي تأخذ بعين الإعتبار فئات المنتجات المتشابهة التي لها نفس الخصائص التكنولوجية أو التجارية أو نفس معدل النمو. بعبارة أخرى تحليل هيكل السوق.

5- تحليل إدراك الزبائن وتفضيلاتهم

من المعلوم أن الزبون أو المشتري بعدة مراحل قبل إقدامه على شراء المنتجات، وهناك العديد من النماذج النظرية التي حاولت تصميم وهيكلة سيرورة الشراء التي يقوم بها الزبون وتتفق كل النماذج على أن مفهوم الإدراك عنصر محوري في أي عملية شراء. وتستطيع المؤسسة تحديد وتحليل الصورة المدركة من طرف الزبائن من خلال عدة تقنيات من بينها سلالم الإتجاهات والخريطة الإدراكية، والمهم أن التحليل المستمر لإدراكات الزبائن يمكن أن تؤدي إلى إكتشافا فرص تطوير منتجات جديدة.[1]

المطلب الثاني: تصنيف الطرق حسب الخبراء

حسب هذا المعيار يوجد طرق متعددة وهي مصنفة كالآتي:

[1] –Jean Brilman ; **Les Meilleurs De Management ,** 2éme tirage, edit , organisation, 1998, p: 153.

1- حلقات العصف الذهني (Brainstorming)

تعني عصف العقل أو الذهن بالأفكار الجديدة. وهي تقنية تعتمد على تكوين فرق من عدة أعضاء يجتمعون من أجل إيجاد حلول لمشاكل معينة حيث يتداولون النقاش حول موضوع ما بكل حرية.[1]

بعد تحديد الموضوع يطلب منشط الحلقة من أفرادها إبداء أرائهم بكل حرية وبدون تخوف من النقد أو التقييم الأولي للفكرة. فتطرح العديد من الأفكار في هذه الحلقة حيث قد تصل إلى 200 فكرة في الساعة بالنسبة للحلقات الناجحة. ويتم تقبل وجمع كل الأفكار مهما كانت بسيطة لتدرس وتقيم ويستخرج منها الأفكار القابلة للإنجاز.[2]

2- أسلوب الترابطات

أسلوب الترابطات هي تقنية تم إبتكارها من طرف William J.Gordon . وتعتمد على محاكاة الحالات المتشابهة، حيث يتم حل المشاكل على ضوء حلول مشابهة لمشاكل سابقة. ويمكن تطبيقها على فرد واحد لكن من الأفضل أن تطبق على فريق أو مجموعة من الأفراد تتكون من 5 إلى 8 أعضاء ذوي كفاءات مختلفة يقومون بدراسة المشكل ومقارنته بوضعية مشابهة تم حلها في الماضي بطريقة فعالة ويحاولون إسقاط وتكييف هذا الحل على المشكل المدروس.[3]

3- نظام إقتراح الإبتكارات (علبة الأفكار)

هو نظام قائم على جمع إقتراحات العمال داخل المؤسسة وذلك بتكوين آلية خاصة بذلك، حيث يستطيع أي عامل تقديم أي إقتراح. كل إقتراح يثبت نجاحه يؤخر صاحبه على شكل علاوات أو ترقية أو نسبة أرباحه أو على شكل آخر يتم الإتفاق عليه.[4]

---

[1]– Yves Chirouze ; **Les Marketing : de l'étude de marche au lancement d'un produit nouveau** , T1, 4éme, edit,chotard et associes, 1991, p: 130-131.

[2] – Jean Marie et Françoise Dorey ; **Op, Cit**, p: 41.

[3]– نجم عبود نجم، **مرجع سابق**، ص: 91.

[4]– Slami Ahmed, **Pratique et étude comparative des systémes de suggestion a l'innovation dans les industriel** , (revue perspective), URTSD Université d'Annaba, N° 2 decembre 1996 , P: 30.

4- تتبع البيئة الخارجية والتنبؤ بها

المؤسسات المبتكرة هي التي تقوم بتتبع بيئتها بصفة مستمرة، ورغم أنه لا توجد طريقة مثالية للتوقع بتغيرات البيئة إلا أن المحاولات التي تقوم بها المؤسسة لمعرفة كل ما يدور في بيئتها قد يمكنها من إبتكار بعض الأفكار والحلول للمشاكل المتوقعة.

5- طريقة Delphi

طورت هذه الطريقة من طرف Utterback (1982). وتتمثل في محاولة تحويل أراء وتوقعات مجموعة من الخبراء إلى قيم كمية قابلة للقياس وإعتمادها كمعايير أو كنسب مرجعية في حل المشاكل، وتستعمل خاصة في تحديد ومعرفة التطورات التي يمكن أن تحدث في البيئة الخارجية للمؤسسة.[1]

6- طريقة الوضع الأمثل

طريقة الوضع الأمثل في دراسة خصائص ومزايا منتوجيسن على الأقل ومحاولة تخيل وإقتراح المنتج الجديد الذي يجمع بين مزايا المنتوجين في نفس الوقت.

7- حلقات الجودة

حلقة الجودة هي فريق يتكون من 6 إلى 12 فرد يجتمعون بصفة دورية على فترات عادة ما تكون متقاربة لتداول كل الأمور المتعلقة بجودة المنتج أو النظام، وإقتراح التجديدات والتعديلات على ضوء النتائج الفعلية المحققة. وتعتبر حلقات الجودة من أهم تقنيات التحسين المتواصل التي مثلت إحدى أسباب نجاح المؤسسات اليابانية.

المطلب الثالث: تصنيف الطرق حسب نشاط البحث والتطوير

تعتبر وظيفة البحث والتطوير من أهم الوظائف الداخلية للمؤسسات المبتكرة للمنتجات الجديدة، فهي تخصص مصالح خاصة بالإبداع والإبتكار مهمتها الأولى إيجاد الأفكار وتنفيذها، إلا أن الطرق التنظيمية لإيجاد هذه الأفكار تختلف حسب تنظيم كل مؤسسة.

[1] –Jean Marie et Françoise Dorey, **Op, Cit** , p: 43.

و إعتمادا على مبدأ ترشيد الموارد المتاحة المنظمة يتطلب المفاضلة في إختيار أحسن البدائل قصد إحداث وإعتماد الإبتكار على الممارسة الفعلية والكاملة أو الجزئية لنشاطات البحث والتطوير أو إقتناء أو شراء الأفكار والأبحاث والإبتكارات. ويمكن حصر الطرق فيما يلي:[1]

1- التطوير الداخلي

تطوير الإبتكار من داخل المنظمة عبر ممارسة وظيفة البحث والتطوير يعطي للمنظمة استقلالية كبيرة لوضع وتسيير سياسة إبتكارية تحقق من خلالها مكاسب معتبرة في حالة النجاح، كما يضمن لها جانبا هاما من السرية والثقة لنشاطاتها، ويحد من التطلعات المتاحة للمقلد في الحصول على الأفكار الجديدة والابتكارات قيد الإنجاز.

2- مؤسسات البحث والتطوير

تمارس نشاطات البحث والتطوير غي البلدان العربية أساسا في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية التخصصية المرتبطة ببعضها أو في مراكز هيئات البحث العلمي، ويبلغ مجمل هذه المؤسسات والمراكز 588 مركزا حسب تقديرات سنة 2000. [2]

ويرتبط البحث العلمي في الجامعات العربية بالدراسات العليا، والترقية العلمية، وسيتم بالطابع الأكاديمي أما المراكز المتخصصة المرتبطة بالجامعات فهي تعمل في مجالات الأبحاث الزراعية والطبية والهندسية ويبلغ عددها 278 وتتخصص أغلبها في مجال الزراعة، الموارد المائية والصحة، أما المراكز المتخصصة في مجال التقنية الحيوية والإلكترونيات فلا تتجاوز نسبتها 3 % .[3]

3-الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير

على مستوى البحث العلمي كل المؤشرات تدل أن نسبته لا تتجاوز 0.6 % من الناتج الوطني في معظم الدول العربية، في حين تصل هذه النسبة في الدول الغربية إلى 3.5 % أما بالمبالغ فإن موازنة البحث والتطوير لشركة ميكروسوفت لوحدها المقدرة ب5 مليارات دولار، يفوق بأضعاف

---

[1] – Jean Marie et Françoise Dorey, Op, Cit , p: 43.

[2] – خلف منى، بحث حول **اقتصاد المعرفة في البلدان العربية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2009، ص:07.

[3]– خليفي عيسى، كمال منصوري، **البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والأفاق الملتقى الدولي حول تسيير المؤسسات: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 12-13 نوفمبر 2005، ص:481.

مضاعفة الإنفاق العربي السنوي على البحث العلمي، ومن الملاحظ أن ما تنفقه الدول الصناعية على البحث والتطوير يفوق بكثير ما تنفقه على التعليم العالي في حين نجد العكس في دولنا العربية.

خلاصة الفصل

بعد التطرق لمعظم المفاهيم الأساسية للإبتكار يمكن القول أن الإبتكار يعني التوصل إلى ذلك الجديد الذي يمكن أن يكون فكرة، منتج، عملية أو حتى مؤسسة، ولا يشترط أن يكون هذا الجديد جديدا تماما لنقول عنه إبتكارا فأي تغيير على الحالة القائمة حتى وإن كان صغيرا فإنه يعتبر إبتكارا.

إن للإبتكار عدة أشكال أو عدة أنواع مما يتيح للمؤسسة المبتكرة تميزا حسب كل شكل أو نوع، غلا أنها لا يجب أن تتقيد بشكل واحد أو تفضل نوع معين عن الآخر، بل إن كل شكل أو نوع من الإبتكار يكمل شكلا آخر، أو يؤدي إليه. لهذا لابد من تثمين سيرورة الإبتكار بالإنتقال من مستوى التحسينات البسيطة إلى الإبتكارات الجذرية من أجل فرض قواعد اللعبة التنافسية في الأسواق.

يعتبر الإبتكار نشاطا نشاطا معقدا تتداخل في تكوينه مجموعة من العوامل التي تعمل إما على تحفيزه أو في تثبيته في بعض الأحيان، حيث تنقسم إلى ثلاث مجموعات من العوامل المرتبطة وذات التأثير المتبادل, وهي مجموعة الخصائص الشخصية على مستوى الفرد المبتكر ومجموعة الخصائص التنظيمية في المؤسسة ومجموعة عوامل البيئة العامة في المجتمع.

الفصل الثاني:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإبتكار

مقدمة الفصل

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المحركات الأساسية للنمو الإقتصادي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم، كما أنها تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية خاصة من ناحية خلق مناصب الشغل، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكتسي أهمية بالغة ناتجة من عدة إعتبارات تتعلق بخصائصها المتمثلة أساسا في سرعة التأقلم في ظل التغيرات والظروف المحيطة بها، من خلال تأثيراها على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الصادرات...إلخ.

حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا للابتكار الذي هو إحدى أهم الأسس التي تقوم عليه تنافسية المؤسسات والدول على حد سواء، في هذا الصدد لابد من الإشارة إلى الابتكارات كأداة هامة من أدوات التعامل البيئة الدولية الجديدة، فـاغن الابتكار أضحى مفتاح أي ميزة تنافسية.

و لما يحظى به موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار من أهمية، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية؛
- مصادر تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أنماط تطوير الابتكار على الصعيد العالمي.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الإقتصادية

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة برز للوجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللمحاولة تحديد مفهوم صعوبات ومقاييس لهذا نجد تصنيفات مختلفة وهذه التصنيفات تحدد لنا إختلاف في الوظائف المتعددة لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أن إنتشار هذه المؤسسات يعود إلى عوامل مختلفة رغم وجود عراقيل إلا أنها كان لها مدى واسع وأهمية كبيرة في الحياة الإقتصادية.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها تعاريف مختلفة حيث تختلف بعض الدول في تعريفها لهذه المؤسسات عن الدول الآخرى، وكذا إختلاف المعايير المعتمدة في هذا التعريف.

1- معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعرقله تعداد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف وتتمثل هذه المعايير في كل من المعايير الكمية والمعايير النوعية.

1-1- المعايير الكمية

من أهم المعايير الكمية التي تم الإعتماد عليها في محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

أ- **معيار العمالة:** يعتبر معيار العمالة من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحسب هذا المعيار تنقسم المؤسسات إلى ثلاث أنواع هي:[1]

- **المؤسسات الاقتصادية الكبرى:** إن أهم المؤسسات توظف أعدادا هائلة منم العمال قد يتجوز أللآلاف قياسا بكمية الإنتاج الهائلة التي تنتجها وقد تنقسم إلى مؤسسات كبرى دولية النشاط كالشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات كبرى محلية النشاط.

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول تمويل المشاريعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، سطيف: منشورات مخبر الشراكة والإنتشار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأروبي مغاربي، من 25 إلى 28 ماي 2003، ص:896.

- **المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفردي:** تشمل كافة أوجه النشاط الاقتصادي والمدير في هذه المؤسسة يستعين بعدد من العمال شرط أن لا يزيد عددهم عن عشر عمال وأما الأصناف التي تتدرج ضمن هذا النوع فتتمثل في: الصناعة الحرفية والتقليدية والصناعات المنزلية والأسرية.

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يتواجد هذا النوع من المؤسسات في معظم دول العالم ويركز على القطاعات الاقتصادية، زراعية صناعية وخاصة الخدمات، أما العمال فقد تم تحديد عددهم كما يلي:[1]

- مؤسسة مصغرة والتي تستعمل من 1 إلى 9 عمال؛
- مؤسسة صغيرة والتي تستعمل من 10 إلى 199 عمال؛
- مؤسسة كبيرة أكثر من 100 عمال.

و هناك من يقسم هذا النوع من المؤسسات كما يلي:

- مؤسسة صغيرة أقل من 10 عمال؛
- مؤسسة متوسطة بين 10 إلى 100 عمال؛
- مؤسسة كبيرة أكثر من 100 عمال.

ب- **معيار رأس المال:** يعتبر من أهم المعايير المستخدمة في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا مهما في تحديد حجم الطاقة الإنتاجية وهو يختلف من بلد إلى آخر فعلى مستوى الدول المتقدمة حددت قيمة رأس المال المؤسسة الصغيرة ب 700 ألف دولار، أما على مستوى مجموعة الدول الأسياوية شملت الفلبين، الهند، كوريا وباكستان فتبلغ قيمة رأس المال ما بين 35 و200 ألف دولار أما على مستوى الدول مجلس التعاون الخليجي فقد حددت ب 600 ألف دولار تقريبا.

ج- **معيار حجم الموجودات الثابتة:** يجب أن نميز بين المؤسسات الصغيرة التي تستخدم العمالة بكثافة والمؤسسات التي تستخدم التكنولوجيا بكثافة، فالأولى تبلغ قيمة موجوداتها الثابتة ما بين (50000 – 500000) دولار أما الثابتة فتبلغ قيمة موجوداتها الثابتة (10000-2500000) دولار.

[1]- ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة** ، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص: 71.

د- **معيار معامل رأس المال إلى العمل:** إن الخاصية المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إنخفاض معامل رأي المال إلى العمل حيث أن هذه المؤسسات كثيفة العمالة لاسيما في المشروعات الحرفية وبالتالي فهي تساهم في إمتصاص البطالة خاصة في الدول النامية التي تعاني زيادة مفرطة في النمو السكاني وإرتفاع نسب البطالة، لإضافة إلى أن ه الخاصية تؤدي بهذه المؤسسات إلى إستعمال ضئيل للتكنولوجيا وتجنيها بذلك مصاريف الصيانة.

1-2- المعايير النوعية

إضافة إلى المعايير الكمية سابقة الذكر فقد تم وضع معايير نوعية ساهمت إلى حد كبير في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في:[1]

أ- **الملكية:** يغلب على هذا النوع من المؤسسات الملكية الفردية وقد تكون الملكية لأشخاص حيث تنشط كثيرا في القطاع الخاص وأيضا قد تكون الملكية عامة في شكل مؤسسات الجماعات المحلية(مؤسسات ولائية، بلدية...) وقد تكون الملكية مختلطة.

ب- **الإستقلالية:** يملك مدير المؤسسات الصغيرة كامل الصلاحيات في إتخاذ القرارات دون تدخل أطراف خارجية أي يتمتع باستقلالية التسيير سواء كان من الناحية المالية أو الإدارية فهو بالتالي يتحمل كل النتائج الناجمة عن هذه القرارات سواء إيجابية أو سلبية.

ت- **محلية النشاط:** تعني محلية النشاط أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز نشاطها على منطقة أو مكان واحد تكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، وتركز على جزء مميز من السوق تقدم من خلاله منتجات متنوعة تراعي فيها الجودة العالية.

ث- **الحصة من السوق:** كما تم ذكره في السابق بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز نشاطها على جزء معين من السوق وبالتالي فإن حصتها السوقية محدودة وذلك للأسباب التالية:

- صغر حجم المؤسسة، وكذا الإنتاج، وحجم رأس المال؛
- محلية النشاط؛
- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها؛

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق**، ص ص: 897-898.

- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات والظروف.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا سيتم إستعراض أراء عدة مختصين محاولين بذلك إعطاء تعريف لمصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدين في ذلك على المعايير السابقة الذكر.

2-1- تعريف الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إعتمدت الكنفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعريف هذه المؤسسات على المعايير النوعية، إذا عرفتها بأنها مؤسسات يكون فيها رئيس أو مدير المؤسسة هو المشرف شخصيا وبطريقة مباشرة على تسيير الوظائف المالية، التقنية والإجتماعية،...للمؤسسة مهما كان شكلها القانوني[1].

2-2- تعريف منظمة العمل الدولية

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تضم وحدات صغيرة الحجم تنتج سلعا كخدمات، غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية[2].

2-3- تعريف الإتحاد الأوروبي

عرف الإتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أفريل 1996، بإتفاق معظم الدول الأعضاء على أنها: مؤسسات تنتج سلع أو خدمات مهما كان شكلها القانوني، وتشتغل من 1 إلى 25 عامل، حيث المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 50 عامل تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 7 مليون وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 5 مليون أورو، في حين المؤسسات المتوسطة هي بدورها توافق معايير الإستقلالية وتشغل أقل من 250 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون أورو وحصيلتها السنوية لا تتجاوز 27 مليون أورو، ويمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي:

---

[1] -Oliver Torres "**Les PME**" France :DominosFlamarinos، 1999، p: 16.

[2] - عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الإسكندرية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، 1996، ص: 17.

الجدول رقم -2-: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية

المعايير / نوع المؤسسة	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	أقل من 50 عامل	50 عامل <> 250 عامل
رقم الأعمال السنوي	أقل أو يساوي 7 مليون أورو	7 مليون <> 40 مليون أورو
مجموع الميزانية	أقل أو يساوي 5 مليون أورو	5 مليون <> 27 مليون أورو

Source: V.Allegnde, D.Bacchi ; R.Said Landaour, **Gestion Administrative.BTS, Assistant de gestion de PME et PMI** , France édition Hachette technique, 1999, p 4.

2-4- التعريف المعتمد في اليابان

تميز اليابان بين المشروعات حسب طبيعة النشاط إلى صناعية وأشغال البناء والنقل والتجارة بالجملة كالتجزئة والخدمات، ولكل نشاط حدد أقصى عدد من العمال ورأس المال المستثمر كما هو مبين في الجدول التالي:[1]

[1]-عبد الرحمان يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص: 18.

الجدول رقم -3-: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العمال	رأس مال المستثمر
الصناعة وأشغال البناء والنقل	300 عامل أو أقل	300 مليون ين أو أقل
تجارة الجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين أو أقل
تجارة التجزئة	20 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل

Source: 2éme conférence de L'OCDE **(Organisation de coopération et de développement économique)**. Des ministres chargés des PME, 3-4 juin 2004, p 11.

3- أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من حيث العدد في كافة البلدان بما فيها الصناعية، فهي بمثابة الدعامة والركيزة الأساسية للبناء الإقتصادي، وتتمتع هذه الأخيرة بأهمية بالغة.[1]

3-1- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البالغة في النقاط التالية:

أ – إستيعابها للكثير من اليد العاملة: حيث أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا هاما في إستيعاب اليد العاملة ومخرجات أنظمة التعليم بشكل خاص، فهي أهم الآليات التي يمكن الإعتماد عليها لإستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية في سوق العمل، وتشير إحصائيات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية إلى أغلبية الوظائف الجديدة في العالم هي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتضح ذلك بصورة أكبر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية وإعادة هيكلة إقتصادياتها، وبالتالي يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي آلية أكثر ملائمة للتخفيض من حدة البطالة السائدة خاصة في أوساط خريجي التعليم السائدة في سوق العمل.

[1]- عبد الرحمان يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص: 20.

ب- دعم المؤسسات الكبيرة: إن العلاقة بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت الآن أكثر أهمية نتيجة الدراسات الموجهة خصيصا نحو الأعمال الريادية، فالدراسات تبين بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل بين الأعمال الكبيرة والصغيرة.[1]

ت- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإبتكار والتجدد:إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بجهودها الحديثة لتطوير منتجاتها وتحسينها أو تطوير إستخدامات جديدة لها ونلمس ذلك من خلال الجوانب التالية:[2]

- ففي مجال الإبداع (خلق الأفكار) فإن المؤسسات الصغيرة تساهم بذلك في مختلف القطاعات المتواجدة بها، ويعود ذلك في بعض جوانبه إلى المرونة التي تتمتع بها مثل هذه المؤسسات من جهة، وعدم تحول أنشطة البحث والتطوير فيها إلى آليات عمل تثقل سرعة التغيير، وضرورة إستيراد الأموال المنفقة على هذه الأنشطة خاصة في المؤسسات الكبيرة وبذلك تتباطئ إمكانية طرح الأفكار.

- أما في مجال الإبتكار فإن المؤسسات الصغيرة تمتاز بقدرة عالية على الإبتكار حيث تبذل الجهود لتطوير منتجات جديدة، أو تحسين ما هو موجود أو تطوير الإستخدامات الجديدة لها، كما يلاحظ أن الإختراعات والتي تعبر عن إبتكار شيء جديد غير موجود في أي مكان سمة مهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هكذا لعبت الورش والأعمال الصغيرة بإعتبارهم رياديون في تقديم إبتكارات عديدة ومتواصلة في مجالات إقتصادية مهمة، مثل صناعة الكاميرات، الحواسيب والعديد من التطورات في الأجهزة الطبية وغيرها.

د- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الجغرافي والتنمية الإقليمية المتوازنة، وضمان العدالة في توزيع الدخل والقوة الشرائية وفرص العمل على مختلف مناطق البلد.

---

[1] – سعاد نائف البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2004، ص 59-60.

[2] – طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**،الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2009، ص: 33.

و- جذب الإستثمارات الأجنبية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجالا خصبا لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية، نظرا للخصائص التي تمتاز بها، وهذا يتم من خلال توفر التسهيلات اللازمة والتعديل المستمر في إجراءات وقوانين الإستثمار الأجنبي والتي من شأنها أن تساهم في دخول العديد من المستثمرين الأجانب، من أجل الإستثمار في هذه الصناعات.

ي- المساهمة في تنشيط وتطوير حالة المنافسة: حيث يلاحظ أن هذا النوع من المؤسسات أصبح يمثل تحدي ومنافس قوي حتى للمؤسسات الكبيرة المعروفة على الصعيد العالمي، فحالة المنافسة تنشط وتنعش الإقتصاد وتجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وترتقي بالأداء وتشبع حاجات الزبائن، كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحسين ميزان مدفوعات الدولة حيث التصدير للخارج، لذا عمدت الدول إلى تشجيع المنافسة بين هذه المؤسسات من خلال تطبيق العديد من الأنشطة والفعاليات. [1]

3-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، ومن بين الخصائص ما يلي:

أ- الإشراف المباشر من قبل صاحب المشروع: لكون إدارتها تتم من قبل المالك شخصيا، ولذلك فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة، لضمان نجاح عمل المشروع، حيث يتوزع الإهتمام نحو إتجاهين:[2]

- الاتجاه الأول: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: كون سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدود نسبيا، فالمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على إحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الإحتياجات، ودراسة إتجاهات تطورها في المستقبل، وبالتالي سرعة الإستجابة لأي تغير في الإحتياجات والرغبات، وإستمرار هذا التوصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التجديد المستمر (

[1] - طاهر محسن الغالبي، **مرجع سابق**، ص: 34.

[2] -سليمة رقيبة، **نظرية بعض الدول في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17-18 أفريل، 2006، ص: 32.

الإبتكار)، ولهذا لا يفاجئ أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتغيرات في الرغبات والظروف بصفة عامة.

- **الإتجاه الثاني: المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:** من المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبيرة، هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين، وغالبا ما تكون هذه العلاقات غير رسمية لا تقيدها قواعد الروتين واللوائح المعروفة في المؤسسات الكبيرة، وهذا ما يجعل التصرفات سريعة القرارات تتلائم وطبيعة المشكلة، مما ينعكس إيجابا على الكفاءة والفعالية.[1]

ب- مرونة الإدارة: لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغيير والإبتكارات وتبني سياسات جديدة على عكس المؤسسات الكبيرة.[2]

ث- إنخفاض نسبة رأس المال إلى العمل: أدى إلى إنخفاض نسبة رأس المال إلى العمل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جعلها مؤسسات كثيفة العمالة، الشيء الذي رشحها لتكون حلا ناجعا بمشكل البطالة في العديد من الدول، وهذا جانب إيجابي على الرغم من أن ذلك يتطلب برامج واسعة لتدريب اليد العاملة، كما أدى هذا الإنخفاض في النسبة، إلى إستعمال أقل للتكنولوجيا، مما جنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصارف الصيانة.[3]

ج- سهولة التأسيس: تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من إحتياجاتها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا، تستند بالأسس على جذب مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الإقتصادي.

---

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2002، ص 26-27.

[2]- **المرجع نفسه**، ص: 27، بتصرف.

[3]- محفوظ جبار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003)، ص: 215.

ح- بساطة الهيكل التنظيمي: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة الهيكل التنظيمي، وعدم تعقده مما يسمح بسرعة الإتصال وإقتراب العمال بالمسيرين لطرح مشاكلهم، وبالتالي القدرة على حلها ومعالجتها في أسرع وقت ممكن.[1]

خ- الكفاءة والفعالية: تتجلى كفاءة وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لمالكيها، وإشباع رغبات وإحتياجات العملاء بشكل كبير، وتتحقق هذه الكفاءة والفعالية لأسباب عديدة منها:[2]

- القدرة على الآداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا؛

- التعاون المباشر بين صاحب العمل (المدير) والعاملين والعملاء والموردين وغيرهم، مما يحقق مزايا الإتصال والقدرة على التأثير السريع؛

- الإحساس السريع بحركة السوق والإلمام المباشر من جانب إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمتغيرات وتوجهات المنافسين وأنشطتهم بما يسمح بسرعة التكيف وتعديل أوضاع المؤسسة.

د- القابلية للتجديد والإبتكار:تتوافر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة العالية على التجديد في أعمالها، وإبتكار الأساليب المتفوقة بما يحقق رضا العملاء، ومن ثم فهي تهتم بما يلي [3]:

- التركيز على الجودة والتفوق في مجالات العمل بالمؤسسة؛

- الرغبة في التفوق والتي تعتمد على البحث عما هو جديد ومبتكر؛

- تشجيع العمال على الإقتراح وإبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها، مما يخلق مناخا يساعد على التجديد والإبتكار؛

- الإستفادة من إقتراحات العمال وتجارب الآخرين.

---

[1]- محمد الهادي مباركي، **المؤسسات الصغيرة والدور المرتقب**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، الجزائر، جامعة قسنطينة، 1999، ص: 134.

[2]- علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، 1999، ص: 15.

[3]- **المرجع نفسه**، ص: 22.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الإقتصادية

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في إقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح وأساسي ويمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية: [1]

1- دور إقتصادي

يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

- **تثمين قوة العمل:** من خلال إستعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمالة.
- **تعبئة الموارد المالية:** وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر وبالتالي تجميع ذلك الأموال وتشكيل طاقات إضافية، نمكنهم من إبراز كفائتهم والمحافظة على إستقلاليتهم المالية ووحدتهم.
- **رفع إنتاجية العمل:** وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وإستمرار لضمان السير الحسن للعمل، وكذلك السيطرة على سير العمل نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات.
- **حماية الطابع الصناعي والمحلي من منافسة المنتوج المحلي:** في ظل التطورات الراهنة، وأمام إنفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، أصبحت هناك منافسة خارجية للمنتوجات والتي تؤثر على المنتوجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتوجاتها عن طريق مراقبةالجودة، والتحكم في التكاليف ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة، وبالتالي إذا إستطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتوجات المحلية.
- **تنمية الطلب على السلع الإستهلاكية:** لقد عملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جنيا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجات الإقتصادية والإجتماعية الجارية للسكان، وذلك بالنظر إلى إتصالها المباشر بالمستهلك، فعملت على رفع من المستوى المعيشي للأفراد، ولقد أثبتت المؤسسات

[1] – لرقد فريدة، بوقاعة زينب، بوروبة كاتية، **دور المشارع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها وتطورها في العالم** ، ص: 120.

الصغيرة والمتوسطة جدارتها في هذا الجانب حيث يعمل القطاع في إنتاج وتوفير السلع الإستهلاكية وذلك لتموين الأسواق المحلية والتقليل من الإستراد.[1]

- **أداة التشجيع الإستثمار:** تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس أموال كبيرة خاصة الشباب. هذا الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الشباب المستثمرين يعود أساسا لقدرتها على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيها المخاطر نتيجة لقصر فترة الإسترداد لرأس المال المستثمر إذ تتميز هذه المؤسسات بإرتفاع معدل دوران البضائع والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الإستيرداد فيها وبالتالي يقلل من مخاطر الإستثمار الفردي فيها.

أصول كلية في أغلب الأحيان، وإرتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة إتخاذ القرار الدخول أو الإنسحاب.

و هذا نتيجة لسهولة تحويل المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة، فهذه المؤسسات تملك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة إتخاذ القرارات وتحقيق الإتصالات مقارنة مع المؤسسات الكبيرة.[2]

- **زيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة**

الناتج الإجمالي الخام يشمل كل ما يتم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية من المتاحات الإقتصادية النهائية خلال فترة معينة سواء بإستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب.[3]

و يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإرادات في الناتج الخام الداخلي، أما فيما يخص القيمة المضافة فقد ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في الرفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وإستمرارها بشكل متزايد مع مرور السنوات. [4]

---

[1]– أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة 2001، ص: 60.

[2]– حاجي عبد القادر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة للتنمية الإقتصادية**، مذكرة تخرج، 2011، ص: 57.

[3]– فاطمة الزهراء عبادي، **مقومات تحقيق الآداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة البليدة، ص: 72.

[4]– حاجي عبد القادر، **مرجع سابق**، ص: 61.

- **التأثير على مؤشرات الإقتصاد الكلي:** والمتمثلة في:

– **تعبئة الإدخار:** إن الحجج المؤيدة للإستثمار الأجنبي نشأت في الأساس من النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة للنمو وتحليلها خاص بمحددات النمو الإقتصادي وعادة ما يتم النظر للإستثمار الأجنبي الخاص وكذلك المعونات الأجنبية بإعتباره وسيلة لسد الفجوات التي تنشئ بين العرض المحلي للإدخار والنقد الأجنبي والإيرادات الحكومية ومهارات رأس مال البشري من ناحية وبين المستوى المرغوب فيه من الموارد الضرورية لتخفيف أهداف النمو والتنمية من ناحية أخرى. [1]

– **ترقية الصادرات:** يعتبر التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان المدفوعات للدول وتوفير العملة الأجنبية ونظرا لارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم بلدان العالم الآن، فإنما لابد أن تلعب دورا هاما في عملية التصدير والجدول التالي يوضح هذا:

الجدول رقم –4–: نسبة الصادرات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للصناعات التحويلية في الدول العربية لسنة 2014

تونس	الجزائر	سوريا	الأردن	مصر	السعودية	قطر	ليبيا	المغرب	البحرين
% 77	% 63	% 75.8	% 86	% 54.7	% 5.2	% 39	% 35	% 74	% 9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية، مأخوذة من الموقع: https://drive.google.com

2– دور إجتماعي

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن الجهوي وإحداث التطورات على المستوى الإجتماعي، ويمكن حضر الدور الإجتماعي لهذه المؤسسات فيما يلي:

- **توفير مناصب الشغل:** يعتبر مصدر بالغ الأهمية لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة، إن فرص العمل يعد مهم لحالة أي إقتصاد التي تستحدث فيها سنويا، لأنها تعتبر مؤشرا مهما عن حالة الرخاء ويتم إقامة أعمالا جديدة وتوسيع الأعمال القائمة وهذا ما يولد فرص عمل جديدة.

و في هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق ما يلي:

– القضاء على الآفات الإجتماعية.

– تحسين مستوى المعيشة في الريف.

[1] – تودارو مشيل، **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ للنشر، ص 664.

- الإستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية.

- الإستغلال الأمثل للموارد المحلية.

ويجدر بالذكر أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أيضا دور في تحقيق التنمية الإقتصادية وذلك من خلال أهداف عملية التأهيل التي لا تهدف إلى تأهيل وتطوير الجانب الإداري والتسيير فقط،و إنما هي تهدف أيضا إلى تأهيل المحيط العام المرتبط بهذه المؤسسات.

و قبل التطرق إلى هذه الأهداف يجب أن نشير إلى مفهوم عملية التأهيل التي تعرف فيما يلي:

- **تعريف التأهيل:** لقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نستطيع أن نورد منها:

- عملية تعلم مستمر والتفكير، والمعلومات والتبادل الثقافي من أجل الحصول على مواقف جديدة، ردود فعل وسلوكيات رجال الأعمال، وأساليب إدارة ديناميكية ومبتكرة.[1]

- مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف إقتصادي ومالي على المستوى المحلي والدولي.[2]

- و بصفة عامة فتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعني جعلها تتمتع بقدرة تنافسية وفقا للعلاقة النوعية جودة والسعر، أي تحقيق أرباح من خلال إنتاجية جيدة تستجيب لشروط النوعية وبتكاليف منخفضة.[3]

- **أهداف عملية التأهيل:** من خلال ما تم ذكره سابقا ومن خلال ما تم التطرق إليه في مفهوم التأهيل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذن تتمثل أهداف التأهيل فيما يلي:

أ- ترقية وتطوير محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المحيط هو الوسط الذي تمرس فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نشاطها وتسعى للتأقلم مع جميع متغيراته وتأثيراته فهو يعبر عن المؤشر الأساسي الذي يبين الوضعية التي تعمل بها هذه المؤسسات، ولذلك وجب العمل على تأهيله وترقيته بالشكل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها والنجاح في إستمرارها وبقائها.

---

[1]-Ministére de l'industrie، de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement،**rencontre décideurs économiques-diaspora algérienne établie aux USA**، avril 2012، p: 14.

[2]- خير الدين معطي الله، يمينة كويحلة، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى الدول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،17-18، أفريل 2006، ص: 762.

[3]-MohandsaidAoumer (consultanten finance)، "**la mise a niveau de l'entreprise**،" in liberté écinomie n168 du 27 mars au avril 2002, p : 157.

ب- تحسين تسيير المؤسسات: تسعى الجزائر من خلال برامج التأهيل إلى رفع الكفاءة الإنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع الحفاظ على حصتها في السوق المحلي في مرحلة أولى والبحث عن أسواق خارجية في مرحلة موالية (الإنفتاح الإقتصادي)، وذلك بإدخال مجموعة من المتغيرات في طرق وأساليب التسيير والإنتاج بغية الإستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية المتاحة، والتنمية والبحث في وظيفة التسويق[1].

ج- تعزيز وتدعيم مؤسسات الدعم: تسعى الجزائر إلى تعزيز الدعم وهذا على المستوى القطاعي لان نجاح أي برنامج للتأهيل مرتبط بمدى قدرة وفاعلية هذه المؤسسات، فهذا البرنامج يهدف بالضرورة إلى تحديد أهم المتعاملين مع المؤسسة الخاصة من حيث إمكانياتها ومهامها، بالإضافة إلى تطويرها حسب المتطلبات العالمية الجديدة[2].

د- تحسين تنافسية المؤسسات:إن هدف الوصول إلى تعزيز وتحسين القدرة التنافسية يعتبر من الأهداف الهامة التي يسعى لها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبالرجوع إلى المادة 18 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن عملية التأهيل تهدف أساسا إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات لأن عنصر التنافسية ضروري لأي مؤسسة في وقتنا الحالي للحفاظ على مكانتها وتطويرها.

و- توفير مناصب الشغل: وذلك بتهيئة جميع الظروف المواتية لإنشاء ومرافقة وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساعدها على خلق فرص عمل منتجة يستخدم فيها الفرد العامل جميع قدراته ومهارته ويحقق إمكانية في النمو:[3]

و في الأخير يمكن القول أن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يترجم عن طريق:[4]

- تبني طرق تسيير جيدة كمرحلة تمهيدية ضرورية لكل تطوير؛

---

[1]- نصيرة قوريش، **آليات إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، شلف 2006، ص 1051.

[2]-Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle، **dispositif de mise a niveau des entreprises**، ministère de l'industrie et la restructuration، p : 10.

[3]- تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص : 97.

[4] -Des resultats et une expérience transmattre، ancien référence، p : 69.

- تقوية الموارد البشرية وذلك من خلال القيام بعمليات التكوين المتواصل؛
- الفهم الجيد للسوق ولتموضع المؤسسة وإتباع إستراتجية التطوير؛
- إتباع سياسة الحيوية للبحث والتطوير المؤسسة.

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم توالي الآليات المؤسسية والإجراءات الاقتصادية المتعلقة بمحاولة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقية مساهمتها في الاقتصاد، غير أنها مازالت تواجه العديد من المشاكل والصعوبات.

حيث تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات، يمكن تقسيمها إلى تحديات خارجية وأخرى داخلية تتمثل في:[1]

1- التحديات الخارجية

يمكن تلخيص هذه التحديات في النقاط التالية:

أ- ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي: أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس للنظام الإقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله، ومحرك التغيير في جميع أجزائه، والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم تتمثل في:

- تقارب الأسواق بشكل كبير وتغيير شكل الملكيات وتشجيع الإندماجات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحاولة منها للإستجابة لمتطلبات البيئة العالمية؛
- تسهيل عمليات الإتصال والسرعة في أداء المعاملات الإقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية وإتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية؛
- كما أدى التطور التكنولوجي بالمؤسسات للإهتمام وتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، بهدف الزيادة في جودة المنتجات ورفع إنتاجية الآداء داخل المؤسسة، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين؛

[1]- نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية والمتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، ص: 126.

ب- التجارة الإلكترونية: إن ثورة الإتصالات قد ألغت المسافات، وأصبح الفضاء الإلكتروني سوقا وأرضا للمعركة، فمن خلاله يمكن التاجر حول العالم عن طريق إنشاء Shop-on-Line كما يمكن شراء أي شيء من خلال الإنتقال من السوق المادي إلى السوق الرقمي، وهو ما يطلق عليه بالتجارة الإلكترونية وهذا يعني إلغاء السوق المادي، ولكن ظهور السوق الرقمي يمثل إضافة درجة كبيرة من المرونة للتنويع في بيئة الأعمال على المستوى الكوني نظرا لزيادة عدد الأسواق والعملاء.

ت- عالمية الجودة: تترتب عن إزدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، كذلك من أجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على الإرتقاء مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي مثل الإيزو بمثابة مفتاح النفاذ للأسواق العالمية.

ث- عالمية التجارة: سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية، وذلك من خلال إنشاء الإتفاقية العالمية للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في 1995 والتي تسعى إلى:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد؛
- تعظيم الدخل القومي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي، توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي ليجعله يعمل في بيئة مناسبة وملائمة بمختلف مستويات التنمية؛
- محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

ج- تحدي ثورة المعلوماتية: تشير الدلائل أن السمة البارزة للقرن الواحد والعشرين هي المعلوماتية، وتؤكد أبحاث رومر بأن المعلومات ستشكل عنصر إنتاجي جديد سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية (العمل ورأس المال والتنظيم) وستصبح العنصر الحاسم في النمو الإقتصادي الحديث، وهذا ما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الإعتماد على تكنولوجيا الإعلام والإتصال ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقليم مع الإحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.[1]

[1]- نعيمة برودي، **مرجع سابق**، ص ص: 126-127.

2- التحديات الداخلية

ضيمكن إرجاع هذه التحديات إلى قضايا فنية وتنظيمية وتمويلية تخص هذه الصناعات:

أ- البعد الإستراتيجي الضيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ونقصد به فقدان المؤسسات لنطق المقاولة والتنظيم السائد في الدول الصناعية، فمعظم مسؤولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يهتمون إلا بالعائد الفوري، ولا يخوضون إلا في المجالات الإستثمارية المربحة التي حقق أصحابها نتائج ملموسة في السنوات الأولى من النشاط، كما أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز على الإنتاج والبيع دون التفكير في بلورة إستراتيجية تأخذ بعين الإعتبار الفرص والتهديدات المحتملة، وهذا راجع إلى غياب الثقافة التسييرية لدى مسؤولي هذا النوع من المؤسسات.

ب- تحديات إدارية وتسويقية: توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن مجموعة من المشكلات الإدارية والتسويقية، والتي تختلف بطبيعة الحال بإختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي يمارسه، وتتمثل هذه الإشكاليات في:

- مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية؛
- عدم وضوح الإجراءات والأنظمة المرتبطة بعمل هذه الصناعات ؛
- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ونظيرتها من المنتجات الوطنية؛
- مشكلة إنخفاض حجم الطلب على منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج- مشاكل نقص العمالة المدربة: تعتبر المؤسسات الكبيرة أكثر جاذبية للعمالة المدربة والمؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك للأسباب التالية:[1]

- الأجور المرتفعة في المؤسسات الكبيرة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لعدم قدرتها على دفع أجور عالية؛
- فرص الترقية محدودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- وجود مكافآت وحوافز أكبر في المؤسسات الكبيرة؛

[1]- نعيمة برودي، **مرجع سابق**، ص: 128.

د- نقص المعلومات التنظيمية: إن نقص المعلومات والإفتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حل مشاكلهم والتوسع في أنشطتهم وتحقيق النمو ويلاحظ هذا النقص في:[1]

- عدم معرفة الظروف المحيطة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاطار العام الذي تعمل فيه؛
- عدم معرفة الأوضاع الإقتصادية وحركة الأسعار والأسواق؛
- عدم معرفة طرق التوسع في تسويق المنتجات وإمكانية فتح أسواق جديدة بمنتجاتهم داخل وخارج الوطن.

ه- صعوبات إدارية: نذكر منها ما يلي:

- **مشكل العقار:** ذلك أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي إستفادت من الأراضي التي أقامت عليها نشاطها الإنتاجي لا تملك عقد الحيازة وهي وثيقة ضرورية تشترطها مختلف الإدارات.
- **مشكلة الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن التنازلات التي قدمتها وزارة المالية الخاصة بالرسوم الجمركية منذ 2002، فإن نسبة التخفيض على المنتجات الصناعية كانت منخفضة جدا 5%، ذلك أن التخفيض على المنتجات الصناعية يخدم السلع الأجنبية، في حين أن إرتفاع نسبة الرسوم على الأجزاء الصناعية يخدم الصناعية الوطنية.

و- صعوبات التمويل: فحاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل تعتبر ملحة، غير أن تقربها من البنوك بجعلها تعاني من مشاكل كثيرة منها:[2]

- طول مدة دراسة الملف وإتخاذ القرار وتعدد القنوات؛
- ضرورة توافر الضمانات التي تفوق بكثير مبلغ القرض، وهذا ما لا توفره العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- البيروقراطية الشديدة في تكوين الملف، فهناك العديد من الوثائق التي تستوجب على المؤسسات أن توفرها ولا يمكن الحصول عليها بسهولة؛
- عدم وجود بنوك متخصصة في تمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1]- نعيمة برودي، **مرجع سابق**، ص: 130.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 132.

ي- تنمية القدرة على الإبتكار: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مهما للإبداع والإبتكار، كونها تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الإبتكارات المحققة من طرفها، كما أنها تطرح هذه الإبتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات للمؤسسات الكبيرة، وهذا بالطبع في الدول المتقدمة التي تلاحق العالم بكل ماهو جديد كل يوم، لدرجة أن القدرة على الإبتكار أضحت إحدى المزايا التنافسية بين الدول، لذا يمثل الإبتكار تحديا للدول النامية وحتى تتوافر هذه الخاصية في رواد الأعمال في الدول النامية فلا بد من توفير المنظومة الإبتكارية بكافة عناصرها.[1]

[1]- نعيمة برودي، **مرجع سابق**، ص ص: 132-133.

المبحث الثاني: الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقوماتها ومصادر تطويرها

لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مواجهة تحديات اقتصاد، فلا بد من تشجيع التحديث والابتكار والاستثمار فيها ويتطلّب الابتكار ذهنية تتميّز بروح المبادرة، وحس الإبداع وقدرات تنظيمية ديناميكية، وذهنية منفتحة على أفكار جديدة وثقافات أخرى، وتعزّز بيئة التعلّم، وإذا أريد للقدرة الابتكارية أن تتطوّر، يجب على المبتكرين التمسّك بقيم المؤسسات وأهدافها المشتركة ويجب أن تكون القيم التي تدعم القدرة الابتكارية جزءاً لا يتجزأ من نسيج ثقافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى فان للحكومات دور هام ورئيسي في تمويل البحث والتطوير، فلم يصل مستوى الابتكار والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال البحث، بشكل عام إلى المستوى الأمثل لأنها لا تستطيع أن تجني بشكل كامل مردود جهودها في هذا المجال.

المطلب الأول: مقومات وعوائق انتشار الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد العديد من المقومات وعوائق الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيتم التطرق إليها فيما يلي:

1- مقومات إنتشار الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن إنتشار الإبتكار في هذا النوع من المؤسسات يعتمد لحد ما على التسويق، هذا الأخير يلعب دورا هاما في كشف متغيرات السوق وفهم طبيعة العملاء ومتطلباتهم ورغباتهم، زيادة على تقدير التغيرات في الأسواق وإتجاهاتها، وعموما فإن إنتشار الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم على المقومات التالية: [1]

- وجود إستراتيجية طموحه، تساعد على تجاوز السوق المحلية من جهة، والدخول إلى الأسواق العالمية من جهة أخرى؛

[1]- نبيل جواد، **إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2007، ص: 185.

- إعتماد الأسلوب المنهج العلمي في جمع المعلومات المتعلقة بالأسواق من أجل الإبتكار، إضافة إلى تبني برامج التجديد كذلك من خلال الإستعانة بالخبرات الأجنبية كلما إقتضى الأمر ذلك؛

- مسايرة تطورات السوق والاستمرارية في مواكبة الأفكار وإتجاهات السوق، إذ أن وبفضل هذا الأسلوب تمكنت المؤسسات من تحسين إلهامها وإطلاعها على المناخ السائد في الأسواق، ومن ثم على أذواق المستهلكين مع أوضاع السوق؛

- إعتماد التكنولوجيا الحديثة الملائمة والموافقة لتحسين القدرات الإبداعية والإبتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- عوائق إنتشار الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من الصعوبات التي تقف كعائق في إدارة الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها ما يلي:

- التمويل الذي يعتبر مشكلة بوجه عام من أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصوصا في مرحلة الإنطلاق، فكثيرا ما تعتمد هذه المؤسسات على الأموال الخاصة للمؤسسين أو على القروض العائلية؛

- نقص المعلومات عن مستوى المخاطر الإقتصادية والمالية الناتجة عن إدخال إبتكارات جديدة إلى السوق؛

- الإتصال السيئ بين أقطاب المؤسسة من العوائق التي تقف أمام الإبتكار، بالإضافة إلى مدى تقبل المستخدمين لفكرة جديدة في الإنتاج لأنهم يرون فيها تهديدا لمناصبهم أو تخفيض في الأجور، لذلك يجب توعيتهم بضرورة الإبتكار لضمان مستقبل المؤسسة؛

- نقص الموارد البشرية وعدم تنوع الكفاءات مايؤدي بالمؤسسات إلى عدم وجود فرص للإبداع والإبتكار؛

- الصعوبة في تحديد حاجيات السوق، فضعف التسويق يعد عائقا هاما في كل مراحل المشروع الإبتكاري، كذلك لأهميته في تحديد تكاليف المنتوج الجديد، وحصص السوق، وتحقيق رغبات المستهلكين؛

– عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة التطورات الجديدة والتي يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على قطاعها، كما يمكن أن يكون توقيت المعلومة حاسما لنجاح الأعمال التجارية.

المطلب الثاني: مصادر تطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد عدة مصادر لتطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن التمييز بين مصدريين لتطوير قدرة المؤسسات على الإبتكار هما:

1- المصادر الخارجية: وتتمثل في:

1-1- مراكز البحث: ونميز بين نوعين من المراكز: [1]

- **المراكز العامة:** وتتمثل في كل مؤسسات البحث والتطوير، وكذا مراكز البحث التطبيقي.
- **الهياكل الخاصة:** وتشمل على مجموعة مقاولات القطاع الخاص والمبدعين الأحرار الذين يقومون بأبحاث علمية أو تصورات تكنولوجية بغرض حل المشاكل والتغلب على الصعوبات التي يتعرضون إليها.

1-2- **الدعم الحكومي:** نظرا للمصاعب التي يواجهها المؤسسات الخاصة في الإستحواذ على كامل العوائد النابذة من إستثمارها في مجال الإبتكار، والمخاطر النابذة عن هذه الإبتكارات يبقى للحكومات دورا في دعم الإبتكار من خلال الإنفاق المباشر للحكومات والمساعدات، أو من خلال سياسة ضريبية تحفز على الإبتكار.[1]

2- المصادر الداخلية: وتتمثل في

1-2- الإهتمام بالتسيير والتنظيم: يكتسي الطابع التنظيمي أبنية بالغة في رفع أداء المؤسسة، وخلق ظروف مشجعة للإبداع عن طريق إدماج الإبتكار كهدف إستراتيجي وعمل مخطط له، وتوعية كل الأطراف في المؤسسة بأهمية الإبتكار في تطوير ونمو المؤسسة.

---

[1]– عمار عماري، سعيدة بوسعدة، **الإبداع التكنولوجي في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، (الجزائر: جامعة فرحات عباس – سطيف–)، 2004، ص ص: 52–54.

[1]– فريديريك .م.شرر، ترجمة: أبو عمشة علي، **نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي وتأصيره بالإبتكار التكنولوجي**، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2002، ص: 120.

2-2- الإهتمام بالعنصر البشري: يعتبر العنصر المحرك الأساسي للعملية الإبداعية والإهتمام بهذا المورد يعطي دفعا للإبتكار.[1]

2-3- الإهتمام بنظام المعلومات: إن المخاطر التي تخف نشاط الإبتكار والناتجة عن ظروف عدم التأكد الكبير بسبب التطور المتسارع للمعارف، يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إعتماد نظام معلوماتي فعال، ويعد هذا النظام بمثابة المصباح الذي يجنب المؤسسات من العثرات ويدلها على الطريق السليم الذي يوصلها للهدف المنشود.[2]

المطلب الثالث: أنماط تطوير الإبتكار على الصعيد العالمي

لاشك أن تعدد التجارب يمثل حالة إثراء أكبر نحو التنوع، وفي هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على بعض أنماط الإبتكار لبعض الدول في مجال تدعيم الإبتكار، لكن قبله سيتم التطرق إلى مفهوم النظام الوطني للإبتكار مع إبراز أهم مكوناته، لأن الكثير من الباحثين بموضوع الإبداع والإبتكار لم يقتصروا الدراسة على المستوى الجزئي، بل حاولوا ربطه بالمستوى الكلي عندما جاء فريمان لأول مرة بمفهوم النظام الوطني للإبتكار سنة 1982.

1- تعريف النظام الوطني للإبتكار

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD):** عرفت النظام الوطني للإبتكار بأنه:[3] "شبكة من الهيئات العمومية والخاصة، التي تخلق عبر تفاعل أنشطتها تراكم وتحول المعارف والكفاءات التي تعد أصل التكنولوجيا الحديثة،هذه الهيئات تشمل: المؤسسات الإقتصادية، الجامعات ومعاهد البحث العمومية والمختلطة، معاهد الملكية الفكرية"...
- **و وفق N.Rosenberg وR.Nelson فيتحدد مفهوم النظام الوطني للإبتكار:** بمضمون عناصره الثلاثة من حيث أنه نظام ينصب على مجموعة المؤسسات (الجامعات والمنشآت الإنتاجية والمنظمات

[1]- كبيش جمال ــ قدام جمال، **دور الإبداع والإبتكار في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، ملتقى دولي حول المؤسسة الجزائرية والإبتكار في ظل الأفلية الثالثة، الجزائر: جامعة 8 ماي – 1945 قالمة،2008، ص: 178.

[2]- رحيم حسين، **التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة تخرج، ص: 51.

[3]- مقدم عبيرات، بن مويزة مسعود، **النظام الوطني للإبداع كمدخل لتحقيق التكامل التكنولوجي العربي – إطار نظري مقترح** – في مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد 35، الأغواط: جامعة عمار ثليجي، 2007، ص: 03.

الحكومية وغير الحكومية) والتي يحدد فيما بينها الأداء الإبداعي للمنشآت الوطنية،[1] **و**النظام الوطني للإبتكار لا يمكن أن يوجد بدون إطار يفعل العلاقات والروابط بين مركبات منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية والعالمية، وهذا الإطار هو ما نسميه بالسياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا، إذن فالنظام الوطني للإبتكار هو ببساطة تجسيد لوجود منظومة وطنية للعلم والتكنولوجيا، تحكمها سياسة وطنية واضحة ذات أهداف محددة وأولويات معلنة، يتم تنفيذها من خلال إستراتيجات مدروسة تضمن وجود الروابط والعلاقات الفعالة بين مركبات هذه السياسة، ويمكن وضع صورة مبسطة للنظام الوطني للإبتكار من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم –2–: صورة مبسطة للنظام الوطني للإبتكار

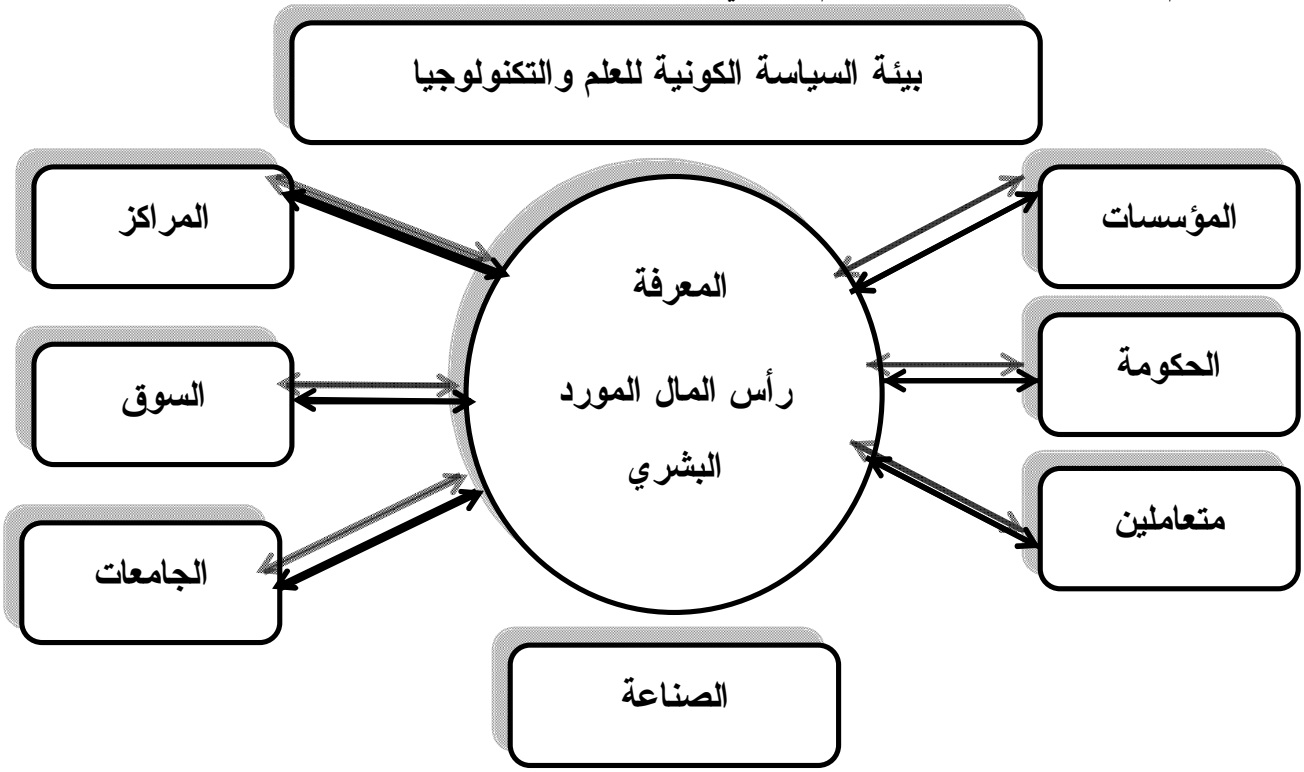

المصدر: بن مويزة مسعود، محمد لمين، " **دور المؤسسة الإقتصادية في بناء نظان وطني للإبداع** "ملتقى دولى حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية والإبتكار في ظل الألفية الثالثة، الجزائر: جامعة 8 ماي – 1945 قالمة، 2008، ص 101.

[1]– محمد عبد الشفيع عيسى، **التأهيل التكنولوجي – الإبتكاري – للمؤسسات الإقتصادية الوطنية في إطار الإقتصادي الدولي** "، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الإقتصادية وتعظيم مكاسب الإندماج في الحركية الإقتصادية العالمية، الجزائر: كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، أكتوبر 2001، ص: 05.

❖ **وظائف النظام الوطني للإبتكار**

نظرا لأنه لا يوجد نظام واحد للإبتكار بسبب تنوع الدول من حيث الإمكانات ومستويات التنمية بها، كل هذا نتج عنه تعدد في الإسهامات التي حاولت دراسة وظائف نظام الإبتكار نذكر منها ما يلي:[1]

- خلق معرفة جديدة، وتوجيه عملية البحث؛
- تسهيل تبادل المعلومات والمعارف مع الأطراف الخارجية؛
- تسهيل فتح الأسواق الجديدة للتكنولوجيا؛
- عرض الموارد وتوفيرها كرأس المال والكفاءات؛
- البحث (البحث الأساسي، التطوير والهندسة).

2- بعض أنماط تطوير الإبتكار على الصعيد العالمي

2-1- الإبتكار في التجربة الأمريكية

إن الأمريكيين هم أكثر الناس الذين يميلون إلى **الإبتكار الجذري** وإلى الإبتكار الفائق في مشروعات العلم الكبير، والإبداعات الجديدة خلال القرن العشرين كانت جلها أمريكية، ولعل أن هجرة الأوائل إلى أمريكا قادمين من قيود أوروبا ساهم في هذه العملية، كما أنها اليوم لا تتميز فقط بأنها تملك أكبر ناتج قومي إجمالي في العالم يزيد عن 2 ترليون، وإنما هي أيضا تتميز بأضخم ميزانية للبحث والتطوير حيث تصل نسبة ما تخصص له ب 2.8 % من الناتج القومي.[2]

- لقد كان الميل الأمريكي ولا يزال آثاره حتى الآن هو الإبتكار الجذري الذي يأتي بالتكنولوجيا الجديدة في دورة إبتكارية أولى تمتد إلى أكثر من 10 إلى 15 سنة، ليأتي بعدها الإنقطاع عن التكنولوجيا السابقة بالتكنولوجيا الجديدة في دورة تكنولوجية ثانية.

و مما يفسر هذا التوجه نحو الإبتكار الجذري هو أن المدخل كان منذ البداية مدخل تقني المركز، ولعل أن تكلفة الأجور للعاملين أدى إلى ضرورة الإندفاع وراء التكنولوجيا من أجل إحلال الآلة مكان العامل.

---

[1]- مقدم عبيرات، بن مويزة مسعود، **مرجع سابق**، ص: 04.

[2]- سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، **إدارة الإبداع والإبتكار**، الطبعة الأولى، دار كنوز للمعرفة، الأردن، 2006، ص: 158.

كما يصنف الإبتكار الجذري أنه ذو طبيعة فنية، فهو يمثل إنقطاعا حاسما عن الحالة القائمة (الإستثمارات) وعلاقات تنظيمية (تغيير في المستويات والوظائف)، وهذا ما لا يمكن الأخذ به بسهولة عادة إلا في ظل مدخل الأعمال الأمريكي تقني المركز.

كما أن وليام أوتشي (W.Gouchi) مبتكر نظرية الميل الأمريكي، رأى الأخذ بالإبتكار الجذري لسهولته رغم كل ما يعنيه من مغامرة جراء الإهتمام الأمريكي بالوسائل أي الجوانب المادية أو الكفاءات دون التأثيرات الأخرى الإنسانية والإجتماعية.

إن إشتداد المنافسة والتنوع الكبير والمتسارع في الأسواق يجعل مثل هذا النوع من الإبتكار مخاطرة كبيرة ليس فقط في الفشل وإنما أيضا قضية نجاحه خاصة في ظل عملية التقليد من المنافسين.

سواء كان تقليد إستنساخي (ألسهل)، التقليد الإبتكاري من خلال التحسينات المستمرة، ويمكن تحديد الإتجاهات العامة التي تواجه المؤسسات الأمريكية التي تميل إلى الإبتكارات الجذرية إلى ما يلي:[1]

- **الإتجاه نحو الإبتكار الجذري والمواصلة:** أي لكي يكون لهذا الإبتكار ميزة تنافسية فعالة في المؤسسة فإنه يجب عليها مواصلة الإبتكار، وهذا ما لا يمكن ضمانه؛
- **الإتجاه نحو الإبتكار التحسيني:** لعل التحدي الثاني للمؤسسات الأمريكية هو المنافسة الواسعة والسريعة جدا.

حيث أن الإبتكار التحسيني لا يتطلب قواعد بحوث أساسية مقدمة، فإنه يجعل جميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على ممارسته بهذه الطريقة أو تلك، وهذا ما يولد منافسة كبيرة ومن منافسين يتيمون بتنوع الفلسفات والمفاهيم والأساليب؛

- **الإتجاه نحو الحالة القائمة:** مما لاشك أن هذا الإتجاه يجعلها بالرغم من ميلها الإبتكاري، تميل إلى الحالة القائمة والعمل على أساس الترشيد لتحقيق الكفاءة، وبأن المؤسسات الأمريكية التي تتبنى هذا الإتجاه تعتقد بأن إستغلال ما هو موجود فعلا هو أفضل من البحث عما هو جديد غير موجود.

[1]- سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، **مرجع سابق**، ص: 160.

إن التجربة الأمريكية التي قدمت نموذجا للإبتكارات الجذرية حققت مدها الأقصى، فيما حققت من تطوير للقاعدة التكنولوجية والإنتاجية، وقد كان هذا النمط ناجحا في خلق الميزة التنافسية للمؤسسات وذلك لضعف المنافسة من الشركات الأخرى المناظرة في القدرة المالية والتكنولوجية، إلا أن هذا النوع وفي ظل المنافسة الواسعة وتغيير المنتجات والأسواق والإستجابة لحاجات الزبائن، لم يعد له قيمة أمام الإبتكارات التحسينية والتي تأتي بالجديد في حركات صغيرة ولكنها مستمرة، كما أنها في الكثير من الحالات مكنت المؤسسة التابعة لها من أن تحتل مركز المؤسسة القائدة التي تمثل المبتكر الأصلي وهذا ما سمي بالتابع الإبتكاري.

2-2- الإبتكار في التجربة اليابانية

إن اليابان تعتبر حقيقة معجزة كونها أكثر الدول إثارة للإعجاب، إذ أنها من دولة مدمرة بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن تصبح في نهاية السبعينات قوة إقتصادية عظمى، رغم أن العلاقات الخارجية لليابان بعد ح.ع.2 كانت سلبية خاصة في ظل الديون الكبيرة إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية ورداءة جودة منتجاتها.

إن التجربة اليابانية خلال الفترة الماضية تعتبر تجربة غنية بالدروس كم أنها غنية بالمفاهيم والأساليب الجديدة لتشكل المؤسسات اليابانية نموذجا للتطور.

إن الإبتكار في التجربة اليابانية جدير بالإهتمام والدراسة والإستفادة منه، فالنموذج الإبتكاري الياباني قائم على التحسين المستمر بشكل أساسي لمواجهة النموذج الأمريكي القائم على الإبتكار الجذري،و يمكن تفسير ميل اليابان إلى التحسين المستمر فيما يلي:[1]

- صغر الحجم وقلة الموارد البنية الجيولوجية للبلد كل هذا جعل اليابانيون يطورون رؤية جديدة للهدر تقوم على مفهوم الموارد الدنيا المطلقة أو المفهوم المثالي بكل ما يعنيه من إزالة كل أشكال الهدر وإدخال التحسينات من أجل التفوق في السوق على المنافسين؛

[1]- – سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، **مرجع سابق**، ص: 164.

– اليابان رغم ميلها الكبير إلى التكنولوجيا الأحداث فإنها ذات مدخل إنساني مركز في مقابل المدخل الأمريكي فهو مدخل تقني مركز ويقول كارل أيبل (K.H.Ebel) فإن المدخل الياباني بدلا من التقدم في المجال التكنولوجي بخطوات عملاقة فإنه يفضل القيام بالتحسينات التدريجية؛

– إن روح التعاون والإحترام المتبادل داخل المؤسسة اليابانية يعمل لصالح التناغم والإنسجام " ثقافة المؤسسة اليابانية "؛

– النموذج الياباني في التطور كان دائما بالتعلم الإبتكاري في المرحلة الأولى ليساهم في مرحلة ثانية في عملية التطوير الخاصة بهم فيما يدخلون في تحسينات مستمرة تضمن لهم حيال الآخرين الذين أخذوا منه، وهذا يعني أن اليابانيين لم يقدموا أنفسهم كمبتكرين جذريين وكقائمين بالحركة الأولى وإنما كمقلدين إبتكارين أو محسنين قادرين على أن يحققو من حلال تحسيناتهم ليس فقط الميزة في التعلم وإنما أيضا التفوق حتى على المبتكرين الأصليين؛

إن الطريقة اليابانية على مستوى الإبتكار قامت بإدخال نمط جديد يتمثل في التحسين المستمر في مقابل مدخل الإبتكار الجذري الذي ساد في مدخل التجربة الأمريكية في مجال الإبتكار، فالإبتكار التحسين هو أي تعديل مهما كان صغير أو كبير يمكن أن يضيف قيمة للعملية أو المنتج ويساعد أو يساهم في تحقيق ميزة في السوق.[1]

❖ **خصائص التجربة اليابانية**

من أهم وأبرز خصائص التجربة اليابانية في مجال الإبتكار تتمثل في:

– هذا النمط يمثل عملية مستمرة وهذه السمة هي التي تعطي للمؤسسات حيوية مستمرة وبالتالي يبقى العاملين على الخط الساخن للإبتكار؛

– إن الإبتكار – التحسين مسؤولية الجميع إذ أن الجميع يشارك فيه في المستويات الفنية والتنظيمية؛

– كذلك هذا النوع من الإبتكار يمثل عملية مركبة من مرحلتي التعلم والإضافة الجديدة، إذ أن المؤسسات اليابانية إعتمدت على المؤسسات الغربية في إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في المرحلة الأولى وسرعان ما قفزت إلى مرحلة الإضافة وذلك بتطوير نموذج خاص في التحسين؛

[1]– سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، **مرجع سابق**، ص: 166.

– إن إبتكار التحسين هو نتاج مدخل إنساني المركز في اليابان فالتكنولوجيا الأحدث هي نتاج الإبتكار الجذري، وعادة ما تكون مرافقة مع عملية الإحلال، وهذا الإحلال للآلة مكان الإنسان يحمل عوامل ضعف، فالإنسان هو المصدر الأساسي والحيوي في تطوير وتحسين شيء لاحق، فاليابانيون يعدون أكثر المنتجين والمستهلكين لتكنولوجيا الإنسان الآلي، إذ أن نحو 35 % من المؤسسات اليابانية أسلوب الإستخدام مدى الحياة؛

– الثقافة اليابانية متعددة المركز فهي تتسم بالجماعية وعليه فإن إبتكار التحسين يتسم بالإعتماد على فرق التطوير التي تتكامل في إختصاصها ووظائفها وتعمل سوية من أجل تقليص دورة تطوير المنتج الجديد؛

– تطوير المعارف الضمنية في المؤسسات: حيث أن المؤسسات الخلاقة لمعرفة هي تلك المؤسسات التي أعمالها الرئيسية هي الإبتكار المستمر؛

– إن اليابانيين إعتادوا الإكتشاف إذ أن تفكيرهم يستند إلى العقلية الموجهة للجماعة، ولذلك فإن الشركات اليابانية كانت الأكثر قدرة على إكتشاف العلاقات الإيجابية مع الأطراف الأخرى مثل الزبائن والموردين... وهذا عكس المؤسسات الأمريكية؛

– إعتماد المؤسسات اليابانية نموذج الشراكة مع الموردين، وهذا ما أمكن تحقيقه من خلال تطوير علاقات طيلة الأجل مع عدد طويل من الموردين ذوي الإلتزام والولاء وتقاسم معهم الخبرة والمعلومات وتقديم الإستشارات لهم، وهذا كله في إطار الثقة من أجل إنجاح الطرفين: المؤسسة وموردیها.

الجدول رقم -5-: مدى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإستفادة من البحث والتطوير

عدد العاملين في المؤسسة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية للمؤسسات المستفيدة في البحث والتطوير
5-99	37582	% 21.8
100-249	2198	% 51.8
250-499	804	% 59.4
500 فأكثر	610	% 69.7

المصدر: سعد الدين أحمد عكاشة، فاتن الجبشة، وئام بهبهائي، " **تمويل البحث والتطوير من أجل التنمية العربية: الحلقات الضائعة** "، مداخلة ضمن ملتقى سبق ذكره، الشلف 2006، ص4.

كما وجد الباحثون أن التركيز على تطوير المنتجات فقط يتناسب عكسيا مع حجم المؤسسة، مقارنة بتطوير عمليات الإنتاج والمنتجات معا.

الجدول رقم -6-: علاقة المؤسسة بالإبتكار

حجم المؤسسة (عدد العمال)	عمليات الإنتاج والمنتجات	منتجات فقط	عمليات إنتاج فقط
5-99	% 57.8	% 28.2	% 14
100-249	% 69.3	% 14	% 16.7
250-499	% 74.3	% 9.8	% 15.9
500 فأكثر	% 81.6	% 5.9	% 12.5

المصدر: سعد الدين أحمد عكاشة، فاتن الجبشة، **مرجع سابق**، ص 4.

خلاصة الفصل

أضحى الإبتكار خيارا إستراتيجيا لا مناص منه، والسبيل إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، خاصة مع الإنفتاح الذي عرفه الإقتصاد الجزائري على العالم، لذا ينبغي أن يشمل الإبتكار جميع الجوانب المرتبطة بإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المنتجات، العمليات، الموارد البشرية...) حتى تساير التحول المتسارع في محيطها، ويحقق بذلك ميزة تنافسية، تسمح لها هذه الأخيرة بمتابعة الأسواق وبالتالي تضمن لها البقاء في السوق.

و لكون الإبتكار يشكل محركا أساسيا لنشاط المؤسسات وإستمراريتها، فإن الإهتمام به يتطلب توفير مناخ يسمح بتدفق الأفكار الإبداعية، وبتجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع حتى وإن كان ذلك ينطوي على العديد من المخاطر، كما أن الدولة من الممكن أن تلعب قياديا في هذا المجال، كذلك من خلال رسم سياسة واضحة للبحث والتطوير، تشرك المؤسسات وتوطد علاقتها بمراكز البحث والجامعات، وتثمين جهود الباحثين وتزويدهم بكافة متطلبات نشاط البحث.

إن للتنمية الإقتصادية دور هام في التطور الإقتصادي والإجتماعي هذا ما عزز إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لسهولة تأسيسها، وبإعتبارها أداة لتشجيع الإستثمار ومركز لتطوير الإبتكار وكذلك الدعم الذي تقدمه للمؤسسات الكبرى في شتى المجالات لإحداث تنمية إقتصادية شاملة ومستدامة.

الإبتكار هو أكثر موضوعية من حيث توفير المستلزمات والسياسات كما يتحقق فيه من إنجازات في شتى المجالات، وما له من آثار على تحقيق قدرة تنافسية مهمة في السوق.

الفصل الثالث:

واقع تطوير الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

مقدمة الفصل

بعد أن تم التطرق في الفصل الأول إلى أهمية الابتكار والأساليب الداعمة له، وفي الفصل الثاني للتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مقومات ومصادر تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسيتم من خلال هذا الفصل توظيف ما جاء الجانب النظري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك من خلال دراسة الحالة التي قمت بها في المديرية العامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والمناجم، مبرزة في ذلك مدى مساهمة الابتكار في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ❖ طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛
- ❖ تشخيص الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- ❖ سبل تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المبحث الأول: تشخيص الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مركزا للابتكار والإبداع، ورافدا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن مساهمتها الفعالة في الناتج المحلي الإجمالي وقدرتها على إمتصاص عدد هائل من اليد العاملة ذات مستويات متباينة من التأهيل في الوقت الذي لا تتطلب فيه رؤوس أموال ضخمة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى، مما جعل الجزائر تولي أهمية خاصة لهذا النوع من المؤسسات بالنظر إلى خصائصها ومساهمتها الابتكارية والإبداعية في تعزيز القدرة التنافسية وضمان الاستمرارية لها في إقتصاد السوق.

المطلب الأول: طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

تهتم الجزائر على غرار الدول الأخرى بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد عرفت في السنوات الأخيرة تطورا ملموسا، وسوف يتم من خلال هذا المطلب تسليط الضوء على النقاط التالية:

1- التعريف المعتمد في الجزائر

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تشريع لاخر، ولقد إستقى المشرع الجزائري آنفا، وعلى هذا الأساس عرفها القانون الجزائري في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصادر في ديسمبر 2000، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية:[1]

- تشغل من 1 إلى 250 عامل؛
- لا يتجاوز رقم أعماله السنوي ملياري دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمئة مليون دينار؛
- تستوفي معايير الاستقلالية.

[1]- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رقم 20، مارس 2012، ص: 9.

و الجدول التالي يبين تمييز بين حجم المؤسسة في الجزائر:

الجدول رقم -7-: معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر

المعايير	العمالة	رقم العمال السنوي	الحصيلة السنوية
المؤسسة المغرة	1-9	20 مليون دينار	لا يتجاوز 10 مليون دينار
المؤسسة الصغيرة	10-49	لا يتجاوز 200 مليون دينار	100 مليون دينار
المؤسسة المتوسطة	50-250	200 مليون – 2 مليار دينار	مليون دينار

المصدر: الجريدة الرسمية، "**القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، لعدد 77، 2001، ص 8.

2- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

مر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمرحلتين أساسيتين:[1]

- المرحلة الأولى

و تمتد في السنوات الأولى من بعد الاستقلال، وتميزت بظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: سوناكوم، سونيليك، إينيام،... وغيرها. إذ لم يكن هناك إهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت مهمشة بسبب إهتمام الدولة في هذه الفترة بالمؤسسات العمومية الكبرى تحت مبدأ الاشتراكية وقامت الدولة بإصدار أول قانون يتعلق بحرية الاستثمارات هو القانون 277- 63 في 26 جويلية 1963.

و في الثمانينات، شهد الاقتصاد الجزائري بدايات من الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ومن هنا بدء الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب ظهور الحاجة إليها بالنظر الى المشاكل التي أصبحت تتخبط فيها معظم المؤسسات العمومية.

ففي سنة 1982 تم إنشاء القانون رقم 11-82 وهو متعلق بالاستمرار الاقتصادي الوطني الخاص ويهدف إلى تحديد الأدوار المرتبطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص ويهدف إلى تحديد الأدوار المرتبطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص الوطني وتحديد أيضا مجال.

[1] - **المصدر:** الاعتماد على وثائق المؤسسة والمعلومات المستنتجة.

ممارسة النشاطات المرتبة عنها ومجالها وشروطها وفي السنة 1987 تم فتح الغرفة الوطنية للتجارة أمام المقاولين الخواص.

وتميزت سنوات التسعينات بظهور إهتمام حقيقي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الصناعة وأهم محطات هذه الفترة.

1990: بواكير الإصلاحات في الجزائر من أجل الدخول في إقتصاد السوق وصدور قانون 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المعلق بالقرض والنقد من أهم ما تضمه توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على القروض وإعادة التمويل من البنك المركزي وكذلك أسعار الفائدة.

1993: مبادرة السلطات إلى إصدار قانون للإستثمار يحتوي على تحفيزات كبيرة للمستثمرين الوطنية والأجانب، وفي نفس السنة تم إنشاء الشباك الوحيد الخاص بترقية والتنشيط الإستثمار الذي أعطى إلى وكالة ترقية الاسيثمارات ودعمها ومتابعتها.

1995: تم تحرير التجارة في الجزائر خلال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من أجل تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- المرحلة الثانية

من السنة 2001 وما بعدها: ففي هذه السنة "2001" تم انشاء القانون التوجيه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قانون رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 والذي يعتبر بمثابة نقطة تحول.

وقد تميزت هذه الفترة بإهتمام جلي وكبير من طرف السلطات العمومية والمتوسطة، فلم تمض سنوات قليلة لفتح الباب أمام المبادرة الخاصة لإنشاء المؤسسات الصغيرة ذات إهتمامات محلية ونشاطات قاعدية، حتى تحول هذا القطاع إلى ورشة مفتوحة، مما جعل السلطات العمومية تطمح الى بلوغ مليون مؤسسة صغيرة بعد أربع سنوات من الآن، وهو رقم ان تم الوصول اليه فإنه سيشكل نجاحا غبر مسبوق للقائمين على هذا القطاع، بإعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تكن شيئا مذكور قبل من عقدين.

جدول رقم –8–: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة2005–2013

مؤسسات	2005	2007	2009	2011	2013
خاصة	245842	293946	408155	511856	747387
عمومية	874	666	598	572	547
المجموع	342788	410959	5708155	659309	747934

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رقم 23، نوفمبر 2013، ص 10.

جدول –9–: الأرقام والمفاتيح إلى غاية 30/ 06/ 2016

عدد الأفراد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (كل القوانين الأساسية والشعب)	1014075
بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية	438
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة خلال السداسي الأول لسنة 2016.	84214
توثيق النشاطات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة)	12650
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية (الخاصة)	99275
كافة المؤسسات الصغيرة لكل الأشكال عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معدلات دولية لـــ 1000 مقيم	2345
مناصب الشغل (الأعوان)	2487914
الواردات (ملايين السنتيم)	23509
الصادرات (ملايين السنتيم)	12678

المصدر: غالم عبد الله وسبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تنمية الاقتصاد الوطني** "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الملتقى الوطني الوطني، جامعة الوادي يومي 05–2016/05/06، ص: 12.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع في الجزائر حتى نهاية السداسي الأول 2016.

عند نهاية السداسي الأول 2016 العدد الإجمالي للأفراد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفع إلى 1014075 وحدة أي بنسبة 57% للأشخاص المعنويين، والتي من خلالها تم إحصاء 438 مؤسسة عمومية اقتصادية والباقي مكونة من أشخاص طبيعيين (43%) من بينهم 20 % أعمال حرة و23 % نشاطات تقليدية.

الجدول-10-: العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغاية نهاية 2016

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحصة (%)
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الخاصة)		
الأشخاص المعنوية	577386	56.94
الأشخاص ألضعفي	4362251	43.02
الأعمال الحرة	2002953	20.01
الأنشطة التقليدية	233298	23.01
المجموع	1013637	100
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية		
الأشخاص المعنويين	438	0.04
المجموع	1014075	100.00

المصدر: معلومات مأنخوذة من موقع: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار متاح على الموقع: *http://annuaire-algeriedz.com/annuaire/ads*

- **التوزيع**

حسب الحجم: في نهاية السداسي الأول 2016، الإحصاء الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من 97 % من المؤسسات الصغيرة TPE (عدد أقل من 10 أجراء) أي بنسبة عالية في النسيج الاقتصادي تتبعها المؤسسات الصغيرة PE بنسبة 2.57 % ثم المؤسسات المتوسطة ME بنسبة 0.31 %.

الجدول رقم –11–: مخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	%
المؤسسات الصغيرة (عدد الأجزاء أقل من 10	883653	97
المؤسسات الصغيرة عدد الأجزاء من 10– 49	27380	7. 2
المؤسسات المتوسطة العدد من 50– 349 أجير	3042	0.3
المجموع	1014075	100

المصدر: شركة تسيير بورصة القيم، دليل سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بورصة الجزائر متاح على الموقع: *www.sgbv.dz*.

الشكل–3–: نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم من السداسي الأول 2016

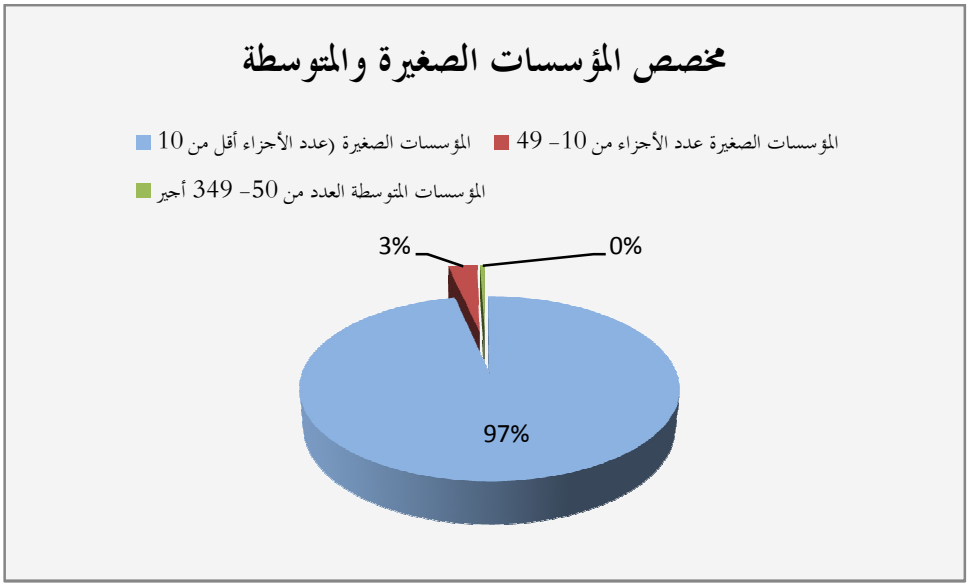

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات الجدول أعلاه

- حسب الطبيعة القانونية

الأشخاص المعنوية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) كل القوانين الأساسية موجودة بقوة في قطاع الخدمات ومتمركزين أكثر من النصف (52 %) متبوعة بقطاع البناء والأشغال العمومية

جدول- 12- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) حسب قطاع النشاط 2016

قطاع النشاط	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الخاصة)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (العمومية)	المجموع	الحصة %
الفلاحة	7 094	178	7 272	1
المخزونات الطاقة المناجم والخدمات ذات علاقة	3 201	4	3 205	1
البناء والأشغال	169 124	22	146 169	29
الصناعات المؤسساتية	99 275	133	99 408	17
الخدمات	298 692	101	793 298	52
المجموع العام	577 386	438	824 577	100

المصدر: قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرّ، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص: 160.

الأشخاص الطبيعيين: في المرحلة الراهنة مجموع الأشخاص الطبيعيين بلغ 436.251 في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (من بينهم 202.953 أشخاص بأعمال حرة و233.38 نشاطات تقليدية). (أنظر الجدول 12)

الأعمال الحرة: طبقة الأعمال الحرة تحوي خاصة الموثقين، المحامين، المحضرين القضائيين، الأطباء، المعتمدين، المعماريين والفلاحين، حيث أن 202.759 فردا يشتغلون بنسبة 68.08 % في الفلاحة و20.68 % بقطاع الصحة و11.23 % بقطاع العدالة كما هو مبين في الجدول رقم (04).

جدول-13-: الأعمال الحرة حسب قطاع النشاط (مرجع CASN) 2016

	الصحة	العدالة	الاستثمارات الفلاحية	المجموع
عدد إلى غاية 06/30 2016	41 977	22 801	138 175	202 953
الحصة %	20.68	11.23	68.08	100

المصدر: مصطفى طويطي، **إستراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية "التجربة الجزائرية نموذجا،"** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 7، 2015، ص: 15.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع في الجزائر حتى نهاية السداسي الأول 2016

الوضعية حتى نهاية السداسي الأول 2016.

عند نهاية السداسي الأول 2016 العدد الإجمالي للأفراد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفع إلى 75% 1014075 وحدة ونسبة تمثل الأشخاص المعنويين والذين من خلالها .... 438 مؤسسة عمومية اقتصادية () والباقي مكونة من أشخاص .... (43%) من بينهم 20 % أعمال حرة و23 % نشاطات تقليدية.

- النشاطات التقليدية

خلال السداسي الأول لسنة 2016 الصندوق الوطني لغير الأجراء سجل 19473 انتسابات جديدة وعليه يضم عدد الحرفيين 233298 (إلى غاية 2016/06/30).

- حسب الوضعية القانونية وقطاع النشاط

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصة صغرى داخل المجموعة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها 438 مؤسسة خلال السداسي الأول من 2016 مقابل 532 خلال السداسي الأول من 2015 أي بتراجع بنسبة 17.6 % وهذا الانخفاض متعلق أساسا بإعادة البناء لبعض الملفات الخاصة بالقطاع العام المتصل (SPM) وعددها ينتقل من 46165 (سنة 2014) إلى 35698 خلال السداسي الأول 2016.

الجدول -14- توزيع المؤسسات المتوسطة العمومية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	1-9 أجير		**10-49 أجير**		50-249 أجير		العدد الإجمالي PME	%	العدد الكلي	%
	الرقم	العدد	الرقم	العدد	الرقم	العدد				
الصناعة	0	0	16	501	177	15854	193	44	16355	46
الخدمات	5	28	36	979	60	8262	101	23	9269	26
الفلاحة	34	128	110	3114	34	3026	178	41	6268	18
بناء وأشغال عمومية	_	_	2	66	20	3377	22	5	3443	10
مناجم ومحاجر	_	_	2	61	2	302	4	1	363	1
المجموع	39	156	166	4721	233	30821	438	100	35698	100

المصدر: قريشي محمد الصغير، مرجع سابق، ص: 173.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تزاول أنشطتها في نهاية قطاعات الاقتصاد الوطني وخصوصا في القطاع الفلاحي (41%)، الصناعي(44%)، والخدماتي (23%)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الصناعية توظف 46 % من العدد الإجمالي للقطاع العام المنتقل صيغة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (جدول رقم 6)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة

العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى غاية نهاية السداسي الأول 2016 بلغت 1013637 ومتمركزين على مستوى قطاع الخدمات، النقل خصوصا النشاط الحرفي وPTPM البناء خصوصا.

جدول –15– توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

	قطاع النشاط	العدد	النسبة %
I	الفلاحة	7094	% 0.70
II	المخزونات الطاقة المناجم وكل الخدمات ذات صلة	3201	% 0.32
III	BTPH	169124	% 16.68
VI	الصناعات المؤسسة	99275	% 9.79
V	الخدمات والأعمال الحرة	501645	% 49.49
VI	الحرف	233298	% 23.02
	المجموع العام	**1013637**	**%100**

المصدر: معلومات محصلة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS الصندوق الوطني لغير الأجراء CASNOS.

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب المنطقة: حسب التقسيم القضائي لهيئة المحيط الوطني (SNAT) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين) يميلون الغالبية في الشمال وبدرجة أقل في الهضاب العليا.

الجدول –16– التراكيز الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأشخاص المعنويين حسب المنطقة.

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول2016)	نسبة التركيز %
الشمال	401231	69
الهضاب العليا	126051	22

الجنوب	50104	9
المجموع العام	**577386**	**100**

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNAS.

احتوت منطقة الشمال على 401.231 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي نسبة 69 % وطنيا تتبعها منطقة الهضاب العليا بـــ 126.051 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي نسبة 22 % ثم مناطق الجنوب الكلي بـــ 50104 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي نسبة 9 % من المجموع العام.

الكثافة:

بلغت الكثافة وحسب آخر إحصائيات للمعهد الوطني للإحصائيات (ONS) للنمو السكاني 40.4 % مليون نسمة إلى غاية 01 جانفي 2016 المعدل الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساوي 23 مؤسسة (كل القوانين الأساسية) لـــ: 1000 نسمة هذا المؤشر الوطني انخفض إلى 16 من ألف نسمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة صيغة الأشخاص المعنويين وتمثل فارق كبير من منطقة إلى أخرى في الوطن.

19 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من 1000 نسمة بشمال الوطن.

13 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من 1000 نسمة بالهضاب العليا.

15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من 1000 نسمة بالمناطق الجنوبية.

الجدول -17-: كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (للأشخاص المعنويين) حسب المناطق للسداسي الأول من سنة 2016

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (س1 لسنة 2016)	نسبة التركيز %
الشمال	401231	19
الهضاب العليا	126051	13
الجنوب	50104	15
المجموع العام	**577386**	**17**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** مأخوذة من الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/andi-news .

تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2015 والسداسي الأول من سنة 2016 بنسبة 13.07 % لكل قطاعات العدالة، يمثلون نمو صافيا عاما 117264 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا التطور بلغ نسبة 10.85 %

جدول -18- تطور العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (السداسي الأول) (SJ) 2016

	السداسي الأول 2015	السداسي الأول 2016	النمو
العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	896 811	1 014 075	% 13.07
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الخاصة أشخاص معنويين	520 875	577 386	% 10.85

المصدر: : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مأخوذة من الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/andi-news

- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أشخاص معنويين) حسب قطاع النشاط

إن القطاع تكون حقق المؤسسات قوى من السداسي خلال نشاطه 2015 و2016 يقضي هو القطاع الفلاحي نسبة 33.4 % وقطاع المحروقات والطاقة والمناجم والخدمات نسبة 25.19 % .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة الصناعي هي عدد 99275 وحدة إلى غاية نهاية السداسي الأول سنة 2016 مقابل 81148 وحدة إلى غاية نهاية السداسي الأول سنة 2015 يعنى بمعدل نمو يساوي 22.04 %.

جدول -19- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشخاص المعنويين حسب قطاع النشاط (السداسي الأول عامة 2016

	قطاع النشاط	السداسي الأول 2015	الحصة (%)	السداسي الأول 2016	الحصة (%)	النمو %
I	الفلاحة	5 318	1.02	7 094	1.23	33.40
II	المحروقات، الطاقة، المناجم، الخدمات ذات صلة	2 557	0.49	3 201	0.55	25.19
III	BTPH	165 108	31.70	169 124	29.29	2.43
VI	الصناعات الخفيفة	81 348	15.62	99 275	17.19	22.04
V	الخدمات	266 544	51.17	298 692	51.73	12.06
	المجموع العام	**520 875**	**100.00**	**577 386**	**100.00**	**10.85**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مأخوذة من الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/andi-news

العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نهاية السداسي الأول 2016 يساوي 24879141 عن بمناجم 35698 ينتمون إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية وللعلم أن العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور نسبة 11.6 % ما بين السداسي الأول 2015 والسداسي الأول 2016.

الجدول -20- تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السداسي الأول 2015		السداسي الأول 2016		النمو %
م.ص.م الخاصة					
الأجراء	1 295 257	57.87	1 438 579	57.82	11.07
المستخدمين	896 811	40.07	1 013 637	40.74	13.03
المجموع الجزئي	2 192 068	97.94	2 452 216	98.57	11.87
م.ص.م العمومية	46 165	2.06	35 698	1.43	22.67-
المجموع	**2 238 233**	**100**	**2 487 914**	**100**	**11.16**

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مأخوذة من الموقع: http://www.andi.dz/index.php/ar/andi-news

- **النمو الديمغرافي**

النمو

تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول 2016 هو 13 % مقارنة بالسداسي الأول 2015 214.84 مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى منشئة وعليه العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة يصل إلى 1013637

الجدول -21- التحولات الملحوظة خلال النمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 2016

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2015	التحولات للخدمات الصغيرة السداسي الأول 2016			السداسي الأول 2016
		النشأة	إعادة التشغيل	التوقيف	النمو	
الأشخاص المعنويون	537 901	38 788	4 035	3 338	39 485	577 386
الأشخاص الطبيعيون	396 136	45 426	4 001	9 312	40 115	436 251
العدد الإجمالي لـــ(م.ص.م) الخاصة	**934 037**	**84 214**	**8 036**	**12 650**	**79 600**	**1 013 637**

المصدر: الصندوق للضمان الاجتماعي CNAS

المطلب الثاني: حقيقة الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

فالابتكار يتحدان لإنشاء نظام تقييم قادر على تحفيز وتطوير الأفكار الإبداعية (بإعتبارها التقييم هو الفعل النهائي للابتكار)، الابتكار هو خطوة حاسمة، وهو الجسر الذي يعزز مكانة ويضمن حصة المؤسسة في السوق، من خلال منتج مبتكر وهو منتج ذات قيمة.

1- واقع الابتكار في الجزائر

و قد تبين من خلال التجارب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تتميز بعدم وجود أو غياب ميزانية للبحث وعدم وجود موظفين مختصين أو أفراد متخصصة في البحث والهياكل في هذا النوع من النشاط، والغياب التام للممارسات المصرفية في العرض والعمل من: الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة...، في المقابل نجد أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد متوجه نحو تطبيق قواعد السوق بما في ذلك المنافسة وإزالة الحواجز التجارية ضد شركاتنا، ولا سيما القطاع المالي، ومع ذلك لم نلاحظ لأثار التغيرات في اقتصادنا ككل.

يتميز واقع الابتكار في الجزائر بالركود وغياب علاقة عمل بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وإستراتيجية التدريب والبحث العلمي، وفقدان للثقافة الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

ولتطوير هذه الثقافة يتطلب التعاون الوثيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات من المعرفة والخبرة، ولا سيما في تحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأفكار المبتكرة.

2- العوائق الرئيسية للابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- العلاقة الصعبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإدارة (البيروقراطية)؛
- الصعوبات في الحصول على التمويل؛
- عدم وجود إطار وطني للحوافز، وتحفيز الابتكار؛
- صعوبة الوصول إلى السوق العامة، وانعدام الثقة في المؤسسات PME وTPE؛
- التبعية التكنولوجية من الخارج؛
- ضعف الهيئات المعنية بوضع المعايير، والإصدار والتصديق المحلية.

3- البيئة الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة:

تأثر البيئة الخارجية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة بمجموعة من العوامل منها:

- سوق التدريب (الأكاديمية والاستمرار) في أساليب الأداء الموجهة للإبداع؛
- نهج عملي ومفهوم واسع للابتكار؛
- حساسية النظام المصرفي في هاه المسألة من الابتكار، وواجب في تقييم المشاريع المبتكرة؛
- توافر رأس مال الاستثماري وليس البنوك التقليدية فقط؛
- فعالية هيئات المعايير، وإصدار الشهادات وحماية الملكية.

كما تتمثل خطة العمل لقطاع الأعمال الابتكارية بخطة عمل ترتكز على نموذج تجاري، مما يدل على جدوى وربحية المشروع المبتكر.

المطلب الثالث: أهداف تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التطور التكنولوجي وكل التحول السريع للاقتصاد العالمي أدى ببيئة الأعمال إلى المنافسة والتنوع في الأساليب وفي الاستراتيجيات، وفي هاه ظروف يأتي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تلعبه في تدعيم باقي القطاعات الاقتصادية، بحيث لها القدرة على التأقلم والتقليل من الانعكاسات

السلبية للمؤسسات، والجزائر على غرارها من الدول سعت لتبني الابتكار باعتباره مفتاح الميزة التنافسية، وهاا لمواجهة حالتي عدم الثبات والتغير، وتطويره يؤدي إلى دافعة نحو النمو والتطور،....

إن أهداف تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي:

1- لأهداف الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي لتطوير الإبتكار يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ضمان لاستمرارية المؤسسة في أنشطتها: الإنتاج والتسويق.

باستخدام واستنباط طرق جديدة للإدارة من خلال وضع العلاقة التجارية والتعاون بين عالم الأبحاث (أي الباحثين) والأعمال من خلال خلق روابط فعالة بين القطاعين.

2- الأهداف العملية (التطبيقية)

- تشجيع المبادرات المبتكرة داخل الشركة، وتعزيز القدرة التكنولوجية وإدخال تكنولوجيات جديدة للاتصال الجديدة؛

- الوعي (تثقيف) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضرورة وأهمية الإبتكار في تعزيز قدرتها التنافسية بما يتماشى مع متطلبات اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ولانضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC؛

- تحسين بيئة أحدث المشاريع وتكييفها وفقا لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة الوطنية والدولية؛

- تعزيز الروابط بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والنقابات المهنية وزيادة إقتراح قدراتهم؛

- تعزيز الروابط والعلاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجامعات.

للابتكار دورا رئيسيا في اقتصاد السوق، وهو الحال بالنسبة للمؤسسة هو سلاح تنافسية ولديها نفوذ من حيث:

- إنشاء وتغطية الاحتياجات الجديدة في وقت واحد؛

- تحسين التكلفة وتخفيض في أسعار البيع؛

- الانفتاح في الأسواق الخارجية.

المبحث الثاني: سبل تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

للأهمية البالغة التي تصدر من العملية الابتكارية تم وضع آليات لتطويرها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إلا أن الآليات امتازت بالمحدودية. ولإرسائها تم وضع آفاق لتطويرها.

المطلب الأول: السياسة الوطنية لتطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في هذا الصدد تم وضع برنامج لتطوير وتدعيم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى تحسين مناخ الأعمال.

1- برنامج تطوير العملية الابتكارية

و قد بدأت عملية تطوير الابتكار من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا البرنامج أدى إلى:

- **إنشاء المشاتل وحاضنات الأعمال:** وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، فهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي وتشجع نمو المؤسسات المبتكرة، المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.[1]

- **إنشاء مراكز التسيير:** هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،[2] ومن بين أهدافها تطوير التكنولوجيات العديدة وتثمين الكفاءات؛

- إنشاء صندوق لرأس مال الاستثماري؛

- إنشاء نظم المعلومات والإحصاءات؛

- اقتراح إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم 03/78 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي بمشاتل المؤسسات، " **الجريدة الرسمية**"، العدد 13، ص 1.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 2003/02/25، " **الجريدة الرسمية**"، العدد 13، ص 18-19.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165-05 والمؤرخ في ماي 2005، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تقع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بينها مهامها ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع استعمال التكنولوجيات الحديثة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات المعنية؛

2- أهداف برنامج التطوير

في إطار الشروع في برنامج وطني لتطوير الابتكار والتي سوف تشمل خصوصا الجوانب مع الأهداف التالية: [1]

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق منتجاتها وتوفير الخدمات؛
- إنشاء آليات لحشد التمويل الكافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة؛
- خلق مساحة وسيطة متخصصة للحوار والتعاون؛
- حوافز ضريبية لصالح الابتكار؛
- يوفر البرنامج تحسين مناخ الأعمال من خلال مكافآت وتدابير الواجب إتباعها؛
- يستهدف هذا البرنامج PME وليس TPE بسبب حجمها وتأثيرها الاقتصادي جدا فهي بعيدة عن البعد الاقتصادي المطلوب للشركة؛
- مساعدة في وضع آليات لدعم الابتكار؛
- نقل التكنولوجيا؛
- تسهيل الوصول إلى المعلومات بشأن المنهجيات والممارسات الجيدة؛
- مساعدة لتحسين الجودة؛
- إنشاء المؤسسات المالية من رأس مال الاستثماري؛
- إنشاء المنتجات المالية المحددة الابتكار (ائتمان إبتكار)؛
- تسهيل الوصول إلى الموارد لتكون مصادر التمويل المتبعة للابتكار؛

[1]- عناني سياسة، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرتها على تنافسيتها -دراسة تقييمية-**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، د س ن، ص: 223

- توعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهمية الابتكار والاستثمار غير مادي؛
- نشر المعلومات عن طريق عن طريق التكنولوجيا الجديدة.

المطلب الثاني: حدود آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم ما تم ذكره آنفا، إلا أنه هناك عجز عن أداء المهام خصوصا في توفير مناخ ملائم لتشجيع الابتكار والإبداع.

1- أسباب محدودية الآليات: هذه الأسباب راجعة إلى:

- نقص التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة؛
- اهتمام سطحي بالابتكار والإبداع؛
- عدم تخصيص جانب للبحث والتطوير؛
- ضعف علاقات العمل بين هاه المؤسسات ومراكز البحث، مما جعلها غير متماشية مع واقع وظروف البلد؛
- ضعف الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع الأفراد والمؤسسات على الإبداع؛
- الروابط الخجولة بين المؤسسات الصناعية ومراكز البحث والجامعات ما أدى إلى عدم وجود تنسيق بينهما؛
- نقص في نشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات المبتكرة؛
- قوة الأنشطة غير رسمية بين أفراد المؤسسة؛
- غياب ثقافة الابتكار؛
- نقص في التدريب؛
- واقع النظام الوطني للابتكار في الجزائر الذي يتميز بعجز هياكله عن أداء مهامها، وهذا راجع إلى أن إستراتيجية الابتكار التي تركز على اكتساب الموارد والوسائل المتطورة عبر عملية الإسترداد دون الاهتمام بالمشاكل المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية 5 الإنتاج،التكوين، الإعلام،....).

هذه الأسباب أدت إلى:

- انخفاض الاستثمار؛

- ازدياد معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى إهمال الأبحاث التي تضمن لاستدامتها.

المطلب الثالث: آفاق تطوير الإبتكار في الجزائر

إن الإبتكار من أهم عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أن هذه الأخيرة استمرارها مرهون بها، ولذا يجب توفير كل الوسائل وتطبيقها لتطوير الإبتكار فيها ما يضمن تعزيز القدرة التنافسية لها، ومن أهم الوسائل التي يجب توفيرها ما يلي:[1]

1- التمويل: إن تمويل الإبتكار من أهم الوسائل التي تؤدي غلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار هذه الأخيرة ليس لها ميزانية ضخمة مثل المؤسسات الكبرى، وبالتالي ليس لها الميزانية الكافية تمويل أو تغطية تكاليف البحوث، ويتم الإبتكار من خلال:

- إنشاء منحة البحوث والتطوير والابتكار؛
- تقديم حوافز ضريبية للابتكار؛
- تدريب الخبراء في مجال الإبتكار (مكتب الدراسات الذي يصاحب الشركة في عملية الإبتكار)؛
- حجز حصة كبيرة من الميزانية الوطنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار من خلال البنوك والصناديق الوطنية الإقليمية؛
- ترقية الإنفاق من الصندوق الوطني التي تشمل الإبتكار والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الإعتماد على مجمعات الإبتكار: ما يعرف ب CLUSTER حيث لمجمع الإبتكار فوائد لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

- توحيد جميع أصحاب المصالح (القطاع الخاص، العام، ومختبر الأبحاث) إذ يدعو إلى الت واصل الفعال؛
- تحسين أحدث محاور البحوث وتشجيع العمل في تضافر الجهود؛

[1]- شعيب أتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007-2008، ص: 142.

- تبادل الخبرات بين مختلف الجهات وخلق مشاريع مبتكرة؛
- تعزيز اقتصاد الحجم؛
- اتصال أفضل مع الأبحاث؛
- الدعم والتنظيم؛
- تبادل المعلومات ونقل المعرفة.

3- التنسيق بين مراكز البحوث (الجامعات) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث يجب تظافر الجهود للربط بين الجامعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها البالغة حيث تتمثل هذه العلاقة فيما يلي:[1]

3-1- من جهة الجامعة

- التدريب للبحث في هذه الصناعة؛
- إقامة روابط بين المختبرات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الحملات الإعلامية والتوعية (ملتقيات، يوم للدراسات...)؛
- إنشاء الاتصالات لتعزيز الرؤية البحثية من الإجراءات البحثية (المواقع...).

3-2- من جهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- نولي أهمية كبيرة على التطور التكنولوجي، والبحث والتطوير.
- تقدم الحوافز حيث تعتبر مضخة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأبحاث والتطوير.
- تغيير سلوك الإدارة؛
- تجميع الخبرات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- مضاعفة الوجهات والمداخل. PEM/الجامعات.

4- إشتراك النقابات المهنية: حيث لها دور في الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل حيث يكمن دورها في:

- تقديم الدعم الفني؛

[1]- شعيب أتشي، **مرجع سابق**، ص: 146.

- فضح احتياجات العمل ودعم المنتجين في نهج التسويق؛
- تقوم بدمج الخبرة في التجمعات والشركات لتحسين قدرتها التنافسية.

5- التغلب على النقص في البيانات والمعلومات: من خلال وضع مجموعة من التدابير بموجب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل هذه التدابير في:[1]

- المشركة في إنشاء قواعد البيانات من خلال نشر التقارير؛
- تكون المجموعات التجارية مصدر تجميع وتبادل المعلومات؛
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنشر التقارير المرحلية والحوافز، التصميم التي تحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الشفافية؛
- تطوير مجمعات الإبتكار.

6- الاهتمام بالتدريب في مجال الإبتكار: من خلال تنظيم دورات تدريبية للطلاب في المؤسسات لتقديم حوافز جديدة وإعداد المستشارين في المستقبل؛

- تدريب الاستشاريين مما يتيح لهم تعزيز الإبتكار في الأعمال التجارية الصغيرة جدا؛
- التدريب والدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإبتكار من خلال المشاريع الرائدة؛
- تطوير قائمة تدريب خاصة للابتكار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استخدام التدريب كوسيلة لتنمية أو تطوير المهارات والكفاءات.

ومن الواضح أن هذا سيكون له آثار إيجابية على كل من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسوف يقو ب:

- زيادة القدرات التكنولوجية للشركات؛
- زيادة التمويل للبحث والتطوير؛
- إعادة تأهيل معدل البطالة؛
- تحسين القيمة المضافة؛
- زيادة الصادرات غير النفطية؛

[1]- شعيب أتشي، **مرجع سابق**، ص ص: 146-147.

- إعادة تأهيل معدل وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء التنظيم الملائم وتعزيز الجسر الضروري بين عالم الأعمال والأبحاث.

خلاصة الفصل

لقد زاد الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا للدور الذي تساهمه وتقدمه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أن هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، وبقائها مرهون بالعملية الابتكارية، من خلال تشجيعها وتعميم ثقافة الإبتكار فيها.

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من مجموعة من المشاكل التي تعرقل ترسيخ العملية الابتكارية فيها، حيث أن هذه الأخيرة هي من أهم الآليات التي تطور المؤسسات والمتوسطة وتعطيها قدرات تنافسية كبرى لمواجهة المؤسسات الكبرى، حيث بينت الدراسة التي أجريت على مستوى وزارة الصناعة والمناجم بالمديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رغم أن القطاع الوزاري قام بوضع سياسة وطنية لتطوير وتشجيع الإبتكار فيها، إلا أنها امتازت بمحدودية آلياتها، حيث أن هذه الأخيرة تزيد من حدة العراقيل التي تحد من قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التطوير والتحسين، ويمكن حصر أهم المشاكل والعراقيل في النقاط التالية:

- غياب التنسيق بين مراكز البحث والمؤسسات؛
- نقص الأموال اللازمة للقيام بالعملية الابتكارية؛
- نقص المهارات.

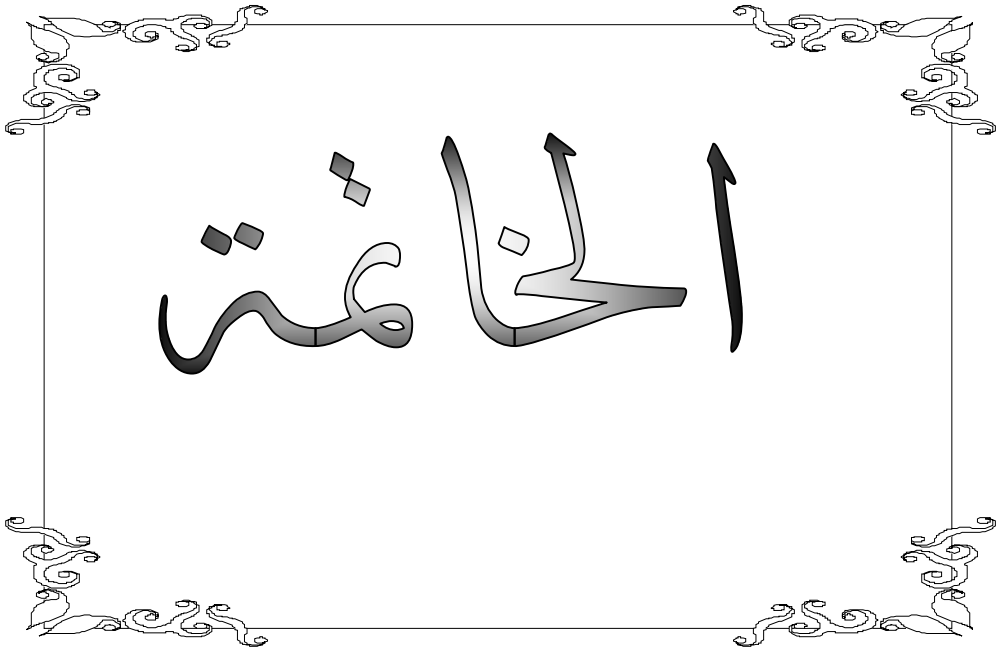
الخاتمة

لقد أصبح الإبتكار ضرورة حتمية تسعى إليه كل المؤسسات مهما كانت طبيعتها، فالابتكار هو التمسك بالأفكار الإبداعية المتوصل إليها وتحويلها إلى سلعة أو خدمة نافعة أو طريقة عمل مفيدة.

وتهدف إستراتيجية الإبتكار إلى دعم القدرات الفنية للمؤسسة بشكل مستمر لغرض مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة، والتي من شأنها التأثير سلبا على قدرتها التنافسية، وقد لا يكون الهدف من الإبتكار دائما تنمية حصة المؤسسة السوقية أو رفع مستوى أرباحها،وإنما قد يكون الهدف الحفاظ على الوضع الحالي للمؤسسة وخاصة إذا كانت تواجه عقبات وتحديات حقيقة، وتحتل إستراتيجية الإبتكار مكان الصادرة ضمن إستراتجيات المؤسسة وذلك لأنها بمثابة القلب الذي ينبض فيها، وأن دون اعتماد إستراتجية الإبتكار فعالة تكون المؤسسة معرضة للزوال.

إن احتلال الإبتكار مكان الصدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إنما يتبع من طبيعة هذه المؤسسات ومحدودية مواردها بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة، فمن خلال الإبتكار المستمر يمكن أن تضمن لنفسها كيانا في السوق، وأن تصنع لنفسها سوقا خاصة بها، وأن تخفض سعر التكلفة بما يضمن لها الاستمرار أمام مؤسسات كبيرة تعتمد أسلوب اقتصاديات الحجم، فالابتكار هو الخيار الإستراتيجي الأكثر ضمانا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مميزات وقدرات تنافسية تميزها عن الشركات الأخرى ما يؤدي إلى تطويرها، وبهذا لا يمكن لشركة صغيرة أن تدخل السوق دون عوامل النجاح وقدرات تنافسية تمكنها من كسر حاجز الاحتكار والمنافس، وفي غياب إمكانات مادية كبيرة لا تتوفر إلا في المؤسسات الكبيرة فإنه لا سبيل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا بالابتكار.

لقد ارتبطت إشكالية هذا البحث بدراسة المساهمة التي يقدمها الإبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم المحاولة على الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومجموعة التساؤلات المرتبطة بها، من خلال فصلين نظريين، وفصل خاص بالدراسة الميدانية التي كانت بالمديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والمناجم محاولتا بذلك إسقاط ما جاء في الجانب النظري على هذه الأخيرة، والتعرف على مدى أبنية الإبتكار في مثل هذه المؤسسات، الأمر الذي مكنني من التعمق أكثر في الموضوع والخروج بمجموعة من النتائج.

1- نتائج الدراسة

نتائج الفصل الأول

- أستخدم مصطلح الإبتكار في مختلف الفروع العلمية، مما أدى إلى طرح وجهات نظر وأراء متعددة حوله، فضلا عن عدم الاتفاق حول تعريف موحد له، ومن خلال مناقشة الفصل الأول من الدراسة تبين إن الإبتكار يتمثل في العملية التي يترتب من خلالها إنشاء فكرة جديدة ووضعها في حيز الممارسة يمكن تبنيها من قبل العاملين في المؤسسة، بحيث يترتب عليها إحداث نوع من التغيير في بيئة أو عمليات أو درجات المؤسسة، بما يعود عن تلك العملية متكاملة من الفكرة إلى المنتج (الممارسة) ثم إلى السوق.

- رغم اختلاف الدراسات والبحوث وعدم اتفاقها في جوانب متعددة تتعلق بالابتكار بصفة عامة، إلا أنها تتفق جميعا على أبنيته سواء للمؤسسات الكبيرة أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبدون الإبتكار لا يمكن أن يكون هناك تطور وتقدم في مختلف المجالات، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

نتائج الفصل الثاني

- إن التحول نحو الإبتكار والمؤسسات القائمة على الإبتكار يعود إلى حقيقة أن المؤسسات أصبحت تمتلك الموارد الكبيرة، التقنية العالية والخبرات الفنية والإدارية الخاصة بالتعامل بوصفه نشاطا منظما ومتميزا من أجل الوصول إلى ما هو جديد كليا (الإبتكار الجذري)، أو جزئيا (الإبتكار التحسيسي)، والأهم هو امتلاك هذه المؤسسات لرؤية إستراتيجية للابتكار تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية من الإبتكار.

- يكون تأثير الابتكار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جلي من خلال منتوجات بنفس الجودة الموجودة في السوق لكن بسعر أقل، لأن المؤسسة تمكنت بطريقة مبتكرة من تخفيض كلفة الإنتاج، وطرح منتجات منافسة تستجيب بطريقة أفضل لتطلعات المستهلكين مقارنة مع منتجات المنافسين، ويمكن بيع هذه المنتجات بسعر مماثل أو أعلى من أسعار المنافسين لأنها تتوفر فيها مميزات إضافية وجودة أفضل مقارنة بالمنافسين، **ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

– تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، والقرب من الزبائن ومرونة الهيكل التنظيمي، والتي جعل منها مجالا خصبا للابتكار؛

– من بين العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نقص التمويل لأن عملية الإبتكار تعتمد على مراكز البحث والتطوير وهو ما يكلف مصاريف كبيرة لا تستطيع هذه المؤسسات تحملها عكس المؤسسات الاقتصادية الكبرى؛ و**تأكد هذه النتائج صحة الفرضية الثالثة.**

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في تحسين وتطوير وتنشيط الاقتصاد خارج نطاق المحروقات خاصة مع انفتاح السوق أمام المنافسة الحرة، و**هذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة؛**

نتائج الفصل الثالث

- تسعى الدولة الجزائرية جاهدة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تطوير ودعم، تهدف بالدرجة الأولى إلى تشجيع الابتكار والبحث والتطوير من خلال تنظيم جائزة الابتكار لصالح هذا النوع من المؤسسات؛

- من بين التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هو تطبيق مفهوم الابتكار وعدم إعطائه الأهمية التي يجب إعطائه لها لأنه من الآليات المهمة التي تساعد على التطوير والمنافسة، وأيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة لا تقوم بنشر إحصائياتها والمعلومات فيما يتعلق بهذا المجال؛

- رغم كل الصعوبات إلا أن القطاع الوزاري يسعى لترسيخ العملية الابتكارية في جل المؤسسات الجزائرية مهما كانت طبيعتها باعتبارها إستراتيجية تسمح بتعزيز القدرة التنافسية، كسب مكانة في الأسواق، طرح منتوج بجودة عالية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري قادر على مواجهة المنافسة الدولية؛

-من أهم العوامل التي تؤدي إلى تطوير الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هو التمويل والتنسيق بين مراكز البحوث والمؤسسات ما يعود بالنفع على هذه الأخيرة؛

2- الاقتراحات

تبين مما سبق مدى أهمية الابتكار كعامل مهم للتطور ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكمحاولة لتنقيص الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات، فسيتم تقديم جملة من الاقتراحات التي تؤدي الى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ونوجزها في النقاط التالية:

- تعزيز الثقافة الابتكارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التحفيزات؛

- تمويل البحث ولتطوير من خلال تعاون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها بشكل مناسب لتوزيع تكاليف البحث والتطوير فيما بينها، لتخفيض العبء المترتب على المؤسسة الواحدة؛

- زيادة حجم التمويل المتاح للبحث والتطوير من خلال مجموعة من الأدوات المالية(القروض الميسرة،...)؛

- أن تكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رؤية إستراتيجية لمشاريع التطوير؛

- استخدام التدريب كوسيلة لتنمية وتطوير المهارات والكفاءات؛

- زيادة الصلات الفعالة بين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية؛

- إشراك جميع الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطوط عملية التفكير والإنتاج الإبداعي؛

-بناء ودعم ثقافة الإبداع والابتكار على طول الرحلة التعليمية برمتها (المؤسسات المعنية بالتعليم)؛

-الوعي وتعميم مفهوم الابتكار (الدولة، المدارس، وسائل الإعلام، والمؤسسات المعنية)؛

- الإعلان عن نجاح الابتكار وقيمة المبدعين؛

- إجراء تقييم وتقييم مختلف أجهزة وبرامج المساعدات الحكومية للتعلم والمضي قدما نحو التحسين المستمر؛

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على المعلومات الاقتصادية (مؤسسات مختلفة، الغرف التجارية، الإحصاءات)؛

- تشجيع مراكز البحوث الجامعية لإنشاء مجمعات الابتكار وتقديم الدعم للمجمعات الموجودة بالفعل؛

- تقوية مكانة حاضنات الأعمال باعتبارها تدعم نشاط الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفعيل الإمكانات التي تقدمها الحاضنة لخدمة المبتكرين والمبدعين؛

- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي سارت خطوات عملاقة في مجال الابتكار وذلك لأحداث تجربة خاصة بنا.

و في الأخير يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تحتل مكانة كبيرة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تقوم به في تفعيل إستراتيجيات النمو الاقتصادي مصاحبا مع زيادة فرص العمل، ويمثل الابتكار ضرورة حتمية لإدارة هذه المؤسسات للمحافظة عليها وذلك من خلال كسبها قدرة تنافسية تعمل على تحسين وتعديل منتجاتها وأساليبها وأنماط أعمالها.

3- الأفق المستقبلية للبحث

من خلال فترة الدراسة والأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع، يفتح أفاق لبحوث ودراسات أخرى تستدعي التفصيل والتعمق فيها منها:

- دور المجمعات الابتكارية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أهمية التمويل في تشجيع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أهمية نظام المعلومات في دعم الابتكار داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الإقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الطبعة 2001.

2. أسامة خيري، **إدارة الإبداع والابتكارات**، دار الراية للنشر، الطبعة الأولى،الأردن، 2012.

3. بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، الطبعة 1، دار المسيرة، الأردن، 2008.

4. تودارو مشيل، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر.

5. توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2002.

6. خضير كاظم حمود وخليل محمد حسن الشماع،**نظرية المنظمة**، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، عمان،2000.

7. خلف منى، بحث حول **اقتصاد المعرفة في البلدان العربية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2009.

8. رعد حسن الصرن، **إدارة الإبداع والابتكار**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دون بلد النشر،2000.

9. سعاد نائف البرنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2004.

10. سعيد يس عامر، **الإدارة وتحديات التغيير**، مركز وايد سيرفيس، القاهرة، مصر.

11. سليم بطرس جلدة وزيد منير عبوي، **إدارة الإبداع والابتكار**، دار كنوز للنشر،الأردن، 2006.

12. سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، **إدارة الإبداع والابتكار** ، الطبعة الأولى، دار كنوز للمعرفة، الأردن، 2006.

13. طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر، 2009.

14. عبد الرحمان يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الإسكندرية، دار الجامعية للنشر والتوزيع، 1996.

15. علاء محمد سيد قنديل، **القيادة الإدارية وإدارة الابتكار**، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

16. علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، القاهرة، دار غريب للنشر والتوزيع، 1999.

17. فريديريك .م.شرر، ترجمة: أبو عمشة علي، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأصيره بالابتكار التكنولوجي**، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية: العبيكان، 2002.

18. محمد سعيد أوكيل، **اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

19. مدحت أبو النصر، **تنمية القدرات الابتكارية لدى الفرد والمؤسسة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2004.

20. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة** ، الطبعة الأولى، دار المحمدية، الجزائر، 1998.

21. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مؤسسة مجد للدراسات والنشر، لبنان، ط1، 2007.

22. نبيل جواد، **إدارة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، لبنان، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2007.

23. نجم عبود نجم، **إدارة الإبتكار : المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، عمان، الأردن.

2- المذكرات

1. حاجي عبد القادر، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة للتنمية الاقتصادية**، مذكرة ماحستير، جامعة الجزائر، 2010- 2011.

2. رحيم حسين، **التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية للمؤسسة الجزائرية: حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2007- 2008.

3. شعيب أتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007-2008

4. فاطمة الزهراء عبادي، **مقومات تحقيق الآداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة البليدة، 2005.

5. قريشي محمد الصغير، **واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرّ، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013

3- الملتقيات

1. خليفي عيسى، كمال منصوري، **البنية التحتية لاقتصاد المعارف في الوطن العربي: الواقع والأفاق الملتقى الدولي حول تسيير المؤسسات: المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 12-13 نوفمبر 2005.

2. خير الدين معطي الله، يمينة كويحلة، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، ملتقى الدول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،17-18، أفريل 2006.

3. سليمة رقيبة، **نظرية بعض الدول في الصناعات الصغيرة والمتوسطة**، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 17-18 أفريل، 2006.

4. كبيش جمال ــ قدام جمال، **دور الإبداع والابتكار في خلق ميزة تنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، ملتقى دولي حول المؤسسة الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة، الجزائر: جامعة 8 ماي – 1945 قالمة،2008.

5. – عناني سياسة، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرتها على تنافسيتها –دراسة تقييمية–**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، د س ن، ص: 223

6. محمد عبد الشفيع عيسى، **التأهيل التكنولوجي – الإبتكاري – للمؤسسات الاقتصادية الوطنية في إطار الاقتصادي الدولي** ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، أكتوبر 2001.

7. نصيرة قوريش، **آليات إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن ملتقى الشلف 2006

8. غالم عبد الله وسبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تنمية الاقتصاد الوطني "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الوطني، جامعة الوادي يومي 05-2013/05/06.

4- المجلات

1. رابح خوني، رقية حساني، **أفاق تمويل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف: منشورات مخبر الشراكة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأوروبي مغاربي، من 25 إلى 28 ماي 2003.

2. عمار عماري، سعيدة بوسعدة، **الإبداع التكنولوجي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، (الجزائر: جامعة فرحات عباس – سطيف–)، 2004.

3. محفوظ جبار، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003).

4. محمد الهادي مباركي، **المؤسسات الصغيرة والدور المرتقب**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، الجزائر، جامعة قسنطينة، 1999.

5. مصطفى بشير، **المعرفة والابتكار التكنولوجي ود ورهما في تحفيز النم والاقتصادي** ، في مجلة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية والاقتصادية، العدد 7، الجزائر، دار الخلد ونية، 2006.

6. مقدم عبيرات، بن مويزة مسعود، **النظام الوطني للإبداع كمدخل لتحقيق التكامل التكنولوجي العربي – إطار نظري مقترح –** في مجلة العلوم الإنسانية، السنة الخامسة، العدد 35، الأغواط: جامعة عمار ثليجي، 2007.

5- المراسيم والتقارير

1. المرسوم التنفيذي رقم 03/78 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي بمشاتل المؤسسات، " **الجريدة الرسمية**"، العدد 13.

2. المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 2003/02/25، **الجريدة الرسمية**، العدد 13.

3. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رقم 20، مارس 2012.

4. .- تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002.

المواقع الإلكترونية

1. http://www.andi.dz/index.php/ar/andi-news

2. www.sgbv.dz.

3. http://annuaire-algeriedz.com/annuaire/ads

المراجع باللغة الأجنبية

4. Des résultats et une expérience transmettre، ancien référence.

*5. Fonds de Promotion de la compétitivité industrielle، **dispositif de mise a niveau des entreprises**،"ministère de l'industrie et la restructuration.*

*6. -Jean Brilman ; **Les Meilleurs De Management ,** 2éme tirage, edit , organisation, 1998.*

7. -Jean Marie et Françoise Dorey ; ***Développement et Gestion des Produit Nouveaux ,*** *édit McGraw-Hil, 1983.*

8. -Joe Todd.john Bessaut ;et Keith Pavitt, ***Management de l'innovation : intégration du changement technologique ,*** *commercial et organisationnel (paris : DeBoeck,2006).*

9. -Ministére de l'industrie، de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement، ***rencontre décideurs économiques-diaspora algérienne établie aux USA،*** *"avril 2012.*

10. -MohandsaidAoumer (consultanten finance)، ***la mise a niveau de l'entreprise،*** *"in liberté économie n168 du 27.*

11. -Oliver Torres ***Les PME*** *"France :DominosFlamarinos، 1999.*

12. -Sandrine Fernez-Walch ;François Romon, « ***Management de l'innovation de la stratégie aux projet*** *», paris :vuibert,2006).*

13. -Slami Ahmed, ***Pratique et étude comparative des systèmes de suggestion a l'innovation dans les industriel*** *, (revue perspective), URTSD Université d'Annaba, N° 2 décembre 1996 .*

14. -Yves Chirouze ; ***Les Marketing : de l'étude de marche au lancement d'un produit nouveau*** *, T1, 4éme, edit,chotard et associes, 1991.*

الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة الصناعة و المناجم

Ministère de l'Industrie et des Mines

Direction Générale de la Veille Stratégique, des Etudes et des Systèmes d'Information

Bulletin d'information Statistique

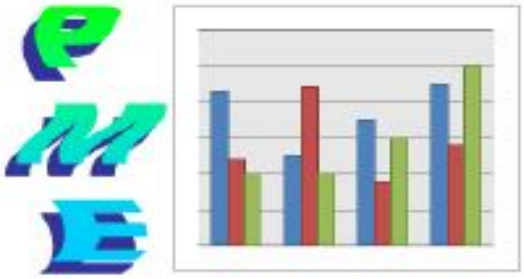

Données du 1er semestre 2016

N°29

Edition novembre 2016

الملحق رقم (02)

Tableau 18 Etats Récapitulatifs des projets d'investissement (S1/2016)

	Secteur d'activité	Transport	BTPH	Industries	Services	Tourisme	Santé	Agriculture	Total
Projets déclarés	S1/2015	1672	987	1126	674	113	69	132	4773
	S1/2016	991	479	1288	544	167	63	121	3653
	Part S1/2016 (%)	27,13	13,11	35,26	14,89	4,57	1,72	3,31	100,00
	évolution (%)	-40,73	-51,47	14,39	-19,29	47,79	-8,70	-8,33	-23,47
Montant (Millions de DA)	S1/2015	88092	80556	360302	125431	60467	12763	24476	752087
	S1/2016	55117	41895	600167	92625	90733	25592	24298	930427
	Part S1/2016 (%)	5,92	4,50	64,50	9,96	9,75	2,75	2,61	100,00
Emplois	S1/2015	8169	14218	37857	10282	6592	1735	2452	81305
	S1/2016	6329	7902	45243	9723	7710	1943	2154	81004
	Part S1/2016 (%)	7,81	9,76	55,85	12,00	9,52	2,40	2,66	100,00

الملحق (03)

Wilaya	Nombre de projets hébergés durant le 1er semestre 2016	Nombre d'entreprises créées
Adrar	05	01
El Bayadh	13	07
Bordj Bou Arreridj	04	04
Annaba	09	02
Biskra	06	06
Mila	04	03
Oran	13	00
Batna	11	06
Khenchela	03	00
Sidi Bel Abbes	04	01
Ghardaïa	06	06
Ouargla	05	00
Oum El Bouaghi	10	01
Total	**93**	**37**

Les projets hébergés par secteur d'activités sont répartis comme suit :

Wilaya	Secteurs d'activités	Projets Innovants
Adrar	Tourisme : 02 Agriculture : 01 Agro alimentaire : 01 Industrie : 01	/
El Bayadh	Industrie : 07 Services : 02 Agro alimentaire : 02 BTP : 01 Environnement 01	02
Bordj Bou Arreridj	Service : 02 Industrie : 02	01
Annaba	Service : 07 BTPH : 02	/
Biskra	Service : 03 Agriculture et pêche : 01 Industrie : 02	/
Mila	Services : 04	/

Oran	Industrie : 01 Agro-alimentaire : 01 Service : 05 TIC : 05 Tourisme : 01	/
Batna	TIC : 04 Industrie : 02 Service : 04 Agro-alimentaire : 01	01
Khenchela	Industrie : 01 Agro-alimentaire : 01 Service : 01	01
Sidi Bel Abbes	TIC : 01 Génie électrique : 03	01
Ghardaïa	Energie renouvelable : 03 Récupération des déchets : 03	/
Ouargla	Service : 04 Energie renouvelable : 01	/
Oum El Bouaghi	Service : 02 Industrie : 03 BTPH : 01 Agro-alimentaire : 02 Environnement : 01 Energie : 01	/

2.3 Bilan d'activité des centres de facilitation

Le bilan des activités des centres de facilitation est récapitulé dans le tableau suivant :

Wilaya	Porteurs de projets réceptionnés	porteurs de projets accompagnés	Nombre de Business Plan élaborés	Nombre d'entreprises crées	Nombre d'emplois prévus
Tipaza	88	38	35	-	978
Oran	57	57	43	40	167
Adrar	90	55	18	23	48
Bordj Bou	100	85	14	-	435
Illizi	34	28	-	-	-
Jijel	26	06	09	-	178
Tamanrasset	54	53	-	-	-
Naama	203	96	08	08	209
Tindouf	47	14	-	-	-
Djelfa	140	11	-	-	-
Sidi Bel Abbès	26	03	03	-	26
Blida	46	07	07	30	30
Biskra	153	23	-	-	-
El bayadh	24	18	01	-	15
Khenchela	51	37	08	-	121
Laghouat	05	02	-	-	-
Total	**1.144**	**533**	**146**	**101**	**2.207**

الملحق رقم (04)

30 رمضان عام 1422 هـ
15 ديسمبر سنة 2001 م
الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 77
5

– وبمقتضى المرسوم التّشريعي رقم 94 – 01 المؤرّخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 يناير سنة 1994 والمتعلّق بالمنظومة الإحصائية،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالمنافسة،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 07 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالتأمينات،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 01 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 الذي يحدد القواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف،

– وبمقتضى الأمر رقم 96 – 09 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10يناير سنة 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري،

– وبمقتضى الأمر رقم 01 – 03 المؤرّخ في أوّل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتطوير الاستثمار،

– وبمقتضى الأمر رقم 01 – 04 المؤرّخ في أوّل جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلّق بتنظيم المؤسّسات العموميّة الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الباب الأول
أحكام عامة

الفصل الأول
مبادئ عامة

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها.

المادّة 2 : ترتكز سياسات وتدابير المساعدة والدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسات ملائمة تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات.

تسخّر السلطات العمومية الوسائل الضرورية لذلك.

المادّة 3 : يجب على الجماعات الإقليمية في إطار التنمية المحلية أن تبادر، طبقا لمهامها وصلاحياتها، باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

المادّة 4 : تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

– تشغل من 1 إلى 250 شخصا،

– لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار ،

– تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد، في مفهوم هذا القانون، بالمصطلحات الآتية :

1 – الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة. أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي، فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

2 – الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر(12) شهرا.

3 – المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 ٪ فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المادّة 5 : تعرّف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغّل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار.

المادّة 6 : تعرّف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار.

المادّة 7 : تعرّف المؤسسة المصغّرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى تسعة (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أويتجاوزمجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار.

المادّة 8 : عندما تبتعد مؤسسة، عند تاريخ قفل حصيلتها، عن الحدود المذكورة أعلاه، فإن هذه الحالة لا تكسبها، كما لا تفقدها ، صفة المؤسسة طبقا للمواد 5 و6 و7 أعلاه، إلا إذا تكررت هذه الوضعية خلال سنتين ماليتين متتاليتين.

المادّة 9 : يمكن، وبصفة استثنائية ، مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية حسب التغيرات المالية والاقتصادية ذات الأثر المباشر على سعر الصرف.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 10 : يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنصوص عليه في هذا القانون مرجعا في :

- كل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات،
- إعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بالقطاع.

يجب على المنظومة الإحصائية الوطنية إعداد تقارير دورية ظرفية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي محددة أعلاه.

الباب الثاني

تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادّة 11 : تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، موضوع هذا القانون، إلى ما يأتي :

– إنعاش النمو الاقتصادي،

– إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطوّر والتكيف التكنولوجي،

– تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها،

– ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلّقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،

– تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– ترقية إطارتشريعي وتنظيمي ملائم لتكريس روح التقاول وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تفضّل وتشجّع الإبداع والتجديد وثقافة التقاول،

– تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها،

– تحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تشجيع بروز محيط اقتصادي وتقني وعلمي وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها في إطار منسجم،

– ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المادّة 12: تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأوّل

الإنشاء

المادّة 13 : تتم إجراءات تأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض.

تحدد الطبيعة القانونية لهذه المراكز ومهامها وتنظيمها عن طريق التنظيم.

المادّة 14 : تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان القروض، وفقا للتنظيم المعمول به، لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 15 : تسهر الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالتنسيق مع الهيئات المعنية، على جلب ورصد التمويلات والقروض الممنوحة للقطاع في إطار التعاون الدولي، من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

الفصل الثاني

الاستقلال

المادّة 16 : يجب على السلطات العمومية في إطار تحسين الخدمات العمومية، تشجيع تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تسهر على توسيع مجال منح الامتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المادّة 17 : يجب على المصالح المعنية في الدولة والهيئات التابعة لها، في مجال إبرام الصفقات العمومية، السهر على تخصيص حصة من هذه الصفقات للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

المادّة 18 : تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 19 : تقتضي الاستفادة من أحكام هذا القانون تقديم تصريح تشخيصي من طرف المؤسسات المعنية، لدى مصالح الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث

ترقية المناولة

المادّة 20 : تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

المادّة 21 : يؤسس مجلس وطني مكلّف بترقية المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة.

تتمثل المهام الرئيسية للمجلس فيما يأتي :

– اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق إندماج أحسن للاقتصاد الوطني،

- تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة،

- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أم أجانب،

- تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها،

- تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة.

تحدد تشكيلة هذا المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم.

الفصل الرابع

تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المادة 22 : يجب على الهيئات والمؤسسات والإدارات المذكورة أدناه، تزويد منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف المعلومات المتضمنة في البطاقيات التي تحوزها :

ويتعلّق الأمر، على وجه الخصوص، ببطاقيات :

- المركز الوطني للسجل التجاري،

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،

- الصندوق الوطني لتأمين غير الأجراء،

- الإدارة الجبائية،

- الديوان الوطني للإحصائيات،

- إدارة الجمارك،

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكل هيئة أخرى يمكن أن تساهم في تزويد هذا الجهاز بالمعطيات اللاّزمة.

المادّة 23 : تتعلق المعطيات المذكورة في المادة 22 أعلاه على الخصوص بما يأتي :

- تعريف المؤسسات وتحديد موقعها،

- حجمها وفق المعايير المحددة في المادة 4 أعلاه،

- قطاع النشاط الذي تنتمي إليه وفق القائمة المعمول بها،

- ديموغرافيتها بمفهوم التأسيس وانتهاء النشاط وتغييره،

- مختلف المكونات الاقتصادية التي تميزها.

تحدّد كيفيات الحصول على المعلومات الواردة في هذه البطاقيات ووضعها تحت التصرّف، بالاشتراك بين الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والإدارات والهيئات المذكورة في المادة 22 أعلاه.

المادّة 24 : يؤسس بنك معطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتماشى والتكنولوجيات المعلوماتية العصرية، وذلك قصد توظيفه في دعم هذه المؤسسات.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 25 : في إطار الإعلام والتشاور، وقصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة هيئة استشارية تتكوّن من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة.

تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادّة عن طريق التنظيم.

الباب الثالث

أحكام ختامية

المادّة 26 : تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، موضوع هذا القانون، من الامتيازات والتحفيزات الأخرى المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

المادّة 27 : تستثنى من مجال تطبيق هذا القانون :

- البنوك والمؤسسات المالية،

- شركات التأمين،

- الشركات المسعّرة في البورصة،

- الوكالات العقارية،

مراسيم تنظيميّة

مرسوم تنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1438 الموافق 5 مارس سنة 2017، يعدّل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على تقرير وزير الصناعة والمناجم،

– وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و143 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرّخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 6 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 16- 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 15-125 المؤرخ في 25 رجب عام 1436 الموافق 14 مايو سنة 2015 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يعدّل هذا المرسوم ويتمّم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

المادّة 2 : تعدل أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 2* : يكون مقر الوكالة في مدينة الجزائر، وللوكالة هياكل غير مركزية على المستوى المحلي تنظم طبقا لأحكام المواد من 21 إلى 28 مكرر 3 أدناه".

المادّة 3 : تعدل أحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 3* : تكلف الوكالة بما يأتي :

أ – جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين،

ب – مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز،

ج – تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها،

د – تسهيل، بالتعاون مع الإدارات المعنية، الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع. وتساهم، بهذا الصدد، في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه،

هـ – ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج،

و – تسيير المزايا، طبقا لأحكام المواد 26 و35 و36 من القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمذكور أعلاه، والمتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها قبل تاريخ نشر هذا القانون.

المادّة 4 : تعدل أحكام المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان عام 1427 الموافق 9 أكتوبر سنة 2006 والمذكور أعلاه، وتحرر كما يأتي :

" *المادة 6* : يتشكل مجلس الإدارة من :

– ممثل السلطة الوصية، رئيسا،

ملخص:

مع مرور الوقت تزداد الحاجة لتطوير لإبتكار ، إذ أننا نعيش في عالم يتلاحق فيه النمو وتزداد المتغيرات، مما يستوجب على الجميع إدراك متطلبات التطور في الحاضر والمستقبل.

وبما أن عناصر التغيير معقدة و متماسكة ، يجب علينا أن ندرك جيدا أنه لا يتم بصورة فردية أو بشكل جزئي، بل يجب أن ينطلق في إطار متكامل ومحدد بدقة علمية و منهجية، وتطوير الإبتكار في المؤسسة حاجة ضرورية وأساسية فرضتها التغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

ويلعب الإبتكار دورا هاما في بقاء المنظمات وتطورها في ظل التحديات العالمية، كما أنه يساعدها على مواجهة المشكلات المعاصرة و تحديات المستقبل.

Summary

With the passage of time increases the need To develop for ninnovation, because we live in a world where accelerating growth and increasing variables, which requires everyone to understand the requirement of develoment in the present and futur.

Since the element of change are complex and interrelated, we must be well aware of that does not individually or in part, but must proceed within the framework of an integrated and precise scientific mehtodology, and Development innovation in the organization need a necessary and essential imposed economic and social changes.

Innovation and plays an important role in the survival and develepment organizations in light of global challenges, it also helps to cope with contemporary problems and future challenges.